دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية

The Role of Internal Auditor in Risk Management Improvement in the Kuwaiti Public Shareholding Companies

إعداد:

محمد دهش المطيري

إشراف:

الدكتور عبد العزيز فريد صايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تشرين الثاني/2015

التفويض

أنا محمد دهش المطيري أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد دهش المطيري .

التوقيع:

التاريخ: 10 / 11 / 20015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " **دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية**"

وأجيزت بتاريخ 10 / 11 / 2015

لجنة المناقشة

التوقيع

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور إبراهيم القاضي	رئيساً	....
الدكتور عبدالعزيز فريد صايمة	عضواً ومشرفاً	....
الدكتور سعدون الساقي	عضواً	....

شكر وتقدير

أحمد الله واشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور عبد العزيز فريد صايمة الذي تكرّم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء في الشركات المساهمة العامة الكويتية الذين تفضلوا بالإجابة عن اسئلة الدراسة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز الكويت.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:

إلى والدتي ..... حفظها الله.

إلى والدي العزيز ..... أدامه الله.

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء.

إلى كل من ساندني وشجعني في مواصلة دراستي العليا.

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة بالأشكال

الملخص

دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية

إعداد: محمد دهش المطيري

إشراف: الدكتور عبد العزيز فريد صايمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة ألكويتية ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية، واتبع الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي، وقد تم استخدام استبانة بيانات تم توزيعها على عينة الدراسة والتي شملت (143) مستجيباً من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية. وتبين أن المتوسطات الحسابية لمستوى دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع، كما أن قيم الانحراف المعياري المتدنية تدل على تقارب هذه المتغيرات من متوسطاتها العامة. وأوصت الدراسة على تأكيد استقلالية وحيادية المدقق الداخلي وأهمية قيامه بالإجراءات التنظيمية والخطوات والأساليب المدروسة للخروج برأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية ومدى كفاءة إدارة المخاطر. والتأكيد أيضا على أهمية قيام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالتحقق من مدى كفاءة المدقق الداخلي ومدى التزامه بالمعايير المهنية لتأثيرها في تحسين إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المدقق الداخلي، إدارة المخاطر، الشركات المساهمة العامة الكويتية.

Abstract

The Role of Internal Auditor in Risk Management Improvement in the Kuwaiti Public Shareholding Companies

Prepared by: Mohammed Dahash Al-Mutairi

Supervised By: Dr. Abdel Aziz Fareed Saymeh

This study aimed to identify the role of the internal auditor in risk management improvement in the Kuwaiti public shareholding companies. To achieve this goal, the researcher has dealt with two types of data which are: the secondary and primary data, the researcher had followed the descriptive analytical method, by using a questionnaire that was distributed to a selected sample of respondents. The sample included 143 internal auditors working in the Kuwaiti public shareholding companies.

The study results revealed the impact of Internal Auditors in improving risk management in all Kuwaiti public shareholding companies. Results showed out that the arithmetic means of internal auditor came all in the high levels, Low standard deviations showed that these variable are homogeneous and concentrate around their means (Table 4-2).

The study recommended the confirmation of the independence and neutrality of the internal auditor and the importance of carrying out regulatory actions and steps and methods studied out a neutral technical opinion on the fairness of the representation of the financial statements and the adequacy of risk management. Also it emphasized the importance that Kuwaiti public shareholding companies are urged to verify the efficiency of the internal auditor and the extent of its commitment to professional standards of their impact in improving risk management.

Key Words: Internal Auditor, Risk Management, Kuwaiti Public Shareholding Companies

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أهمية الدراسة

1-6 نموذج الدراسة

1-7 مصطلحات الدراسة

1-8 حدود الدراسة

1-9 محددات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

شهد العالم خلال العقود القليلة الماضية العديد من الانهيارات المالية والفضائح الإدارية في عدد من الشركات الرائدة في دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق أسيا وروسيا، وانهيار شركات عملاقة مثل انهيار شركة Enron، وشركةWorldCom وغيرهما، مما أدى إلى تأثر وتدهور اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، كما تكبد المساهمون فيها خسائر فادحة. وقد نسبت المسؤولية عن ذلك إلى الهيئات الإدارية في هذه الشركات ولمجالس أدارتها، وكذلك لإخفاق مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين.

وقد كانت النتيجة المنطقية لحدوث حالات الإفلاس والانهيارات المالية والإخفاقات التي حدثت، أن سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المعلنة، التي يحتاج إليها مستخدموها.

ففي الولايات المتحدة تم سن التشريعات المختلفة والتي كان من ضمنها قانون ساربنز أوكسلي (Sarbanes Oxley) في عام 2002. حيث ألزم القانون إدارة الشركة محل التدقيق بمسؤولية دقة ما يتم التقرير عنه من معلومات مالية ضمن القوائم المالية المنشورة، في حين أُلزم المدقق الخارجي بالتقرير عن مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي وإبداء الرأي حول وضع

السياسات والإجراءات الكفيلة لإدارة مخاطر الشركة محل التدقيق، بالإضافة إلى الدور التقليدي للمدقق والمتمثل بالتقرير عن مدى عدالة تمثيل القوائم المالية (دهمش وابوزر، 2005، ص12).

وعلى المستوى المحلي في دولة الكويت، قام ديوان المحاسبة عام 2005 بإصدار دليل التدقيق العام، حيث أُلزمت القطاعات المختلفة بتطبيق القواعد العامة التي ينص عليها القانون في كل عملية تدقيق. حيث يشير الدليل إلى كيفية التخطيط والتنفيذ والتقرير عن عملية التدقيق بطريقة تضمن تقليل المخاطر المحتملة، إذ أشار إلى الأدوات والإجراءات الواجب الاحتكام إليها أثناء عملية المراجعة والتي تضمن توفير الحد الأدنى من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، هذا بالإضافة إلى تناوله للخطوات الإرشادية المتعلقة بتحليل وعرض نتائج المخاطر من قبل المدقق (ديوان المحاسبة الكويتي، 2014).

وبناءاً على ما تقدم، يمكن القول بأن هذه التطورات على صعيد المهنة ما هي إلا تحركات تنظيمية ومهنية تهدف بمجملها إلى زيادة فاعلية تنفيذ المهام المناط بعملية التدقيق الداخلي في ضوء التغيرات البيئية التي تتعايش معها هذه المهنة. إذ إن كفاءة الأداء ترتبط ببعض الصفات التي يتمتع بها فريق التدقيق الداخلي والتي تساعده على تحقيق الأهداف النهائية من عملية التدقيق مثل الاستقلالية والحيادية والتأهيل العلمي والمهني المناسب، والخبرة والتأهيل المهني والمسؤولية القانونية للمدقق. إذ إن إكتشاف الأخطاء وتحديد مواطن الضعف والخطورة منوط بمثل هذه الصفات.

تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، ومن اجل التعرف على هذا الدور، فقد قام الباحث باختيار عينة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في هذه الشركات لعلاقتهم المباشرة بموضوع الدراسة،

لذلك فان أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تسهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول هذا الموضوع.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

تعرضت وظيفة التدقيق الداخلي خلال السنوات الماضية، إلى العديد من الانتقادات الناجمة عن ضعف دور المدقق الداخلي في التقرير عن بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح، أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتمشى مع توقعات المحللين الماليين. ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وذلك بوضع إجراءات ومعايير كفيلة بجعل حالة من الاطمئنان تسود بين أصحاب المصالح لمنع حدوث أية انهيارات وتجاوزات في المستقبل.

ونظراً للشكوك التي تحوم حول دور المدقق تجاه إكتشاف الممارسات غير المشروعة، كان لابد على الهيئات المُنظمة لمهنة التدقيق أن تستعيد ثقة العامة في المهنة. حيث تتجه منظمات الأعمال بشكل عام في دولة الكويت إلى تذليل الصعوبات التي تحول دون تحقيق الكفاءة والفاعلية أمام مستخدمي القوائم المالية، وخاصة بعد أزمة سوق المناخ الكويتي للأوراق المالية عام 1982 . إذ سُنت القوانين والتشريعات المتعلقة بمسؤولية المدققين تجاه إكتشاف الممارسات غير المشروعة. كما ألقي على عاتقهم دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر للشركات محل التدقيق، الأمر الذي يحتم بالضرورة جمع المزيد من الأدلة والمعلومات المتعلقة بهذا التقييم، للاستجابة إلى هذه المخاطر من خلال تصميم إجراءات تدقيق مناسبة، يتم تعديلها خلال مرحلة العمل الميداني وفي ضوء نتائج اختبارات التدقيق للوصول إلى التقييم النهائي لإدارة المخاطر.

لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الدور الذي من الممكن أن يلعبه المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

وفي ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: هل هناك تأثير للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

وقد انبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التاليه:

السؤال الأول: هل هناك تأثير للاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

السؤال الثاني: هل هناك تأثير للكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

السؤال الثالث: هل هناك تأثير للتأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

السؤال الرابع: هل هناك تأثير للمسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

3-1 فرضيات الدراسة

وبناءً على هذه الأسئلة فقد اعتمد الباحث الفرضية الرئيسة الآتية:

HO لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية. وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وعلى النحو الآتي:

الفرضية الأولى:

HO1 لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

الفرضية الثانية:

HO2 لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

الفرضية الثالثة:

HO3 لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للتأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

الفرضية الرابعة:

HO4 لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للمسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1- الصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي المتمثلة بـ(الاستقلالية والحيادية، الكفاءة المهنية، التأهيل العلمي والخبرة العملية للمدقق الداخلي، المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي) ودورها في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

2- صياغة الجوانب الفكرية للمفاهيم المتعلقة بأدارة المخاطر من النواحي العلمية والنظرية، ومدى إمكانية الاستفادة من ذلك بما يخدم ويحقق أغراض القوائم المالية في ظل الظروف والمتغيرات المعاصرة.

3- إمكانية الوصول إلى نتائج حول دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر مع تقديم التوصيات المناسبة في ضوء هذه النتائج والتي تسهم في تحقيق هدف الدراسة.

5-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجوانب الآتية:

أولا: الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية في تناولها لمفهوم تقييم إدارة المخاطر، من حيث دراسة البيئة التي تتعايش معها الشركات المساهمة العامة، ليتم تحديد ظروفها وتقييم مخاطرها، ووضع الخطط اللازمة للاستجابة لمثل هذه المخاطر. هذا بالإضافة إلى التطرق إلى الكيفية التي يمكن أن يساعد بها المدققين في تخطيط وتسعير عملية التدقيق الداخلي، وتوجيه إجراءات تجميع أدلة المراجعة للتعرف على مصادر المخاطر المحتملة. كما تتبلور أهمية الدراسة في تطرقها للطرق والمفاهيم والمداخل التي يتم بمقتضاها تحسين إدارة المخاطر.

ثانيا: الأهمية العملية:

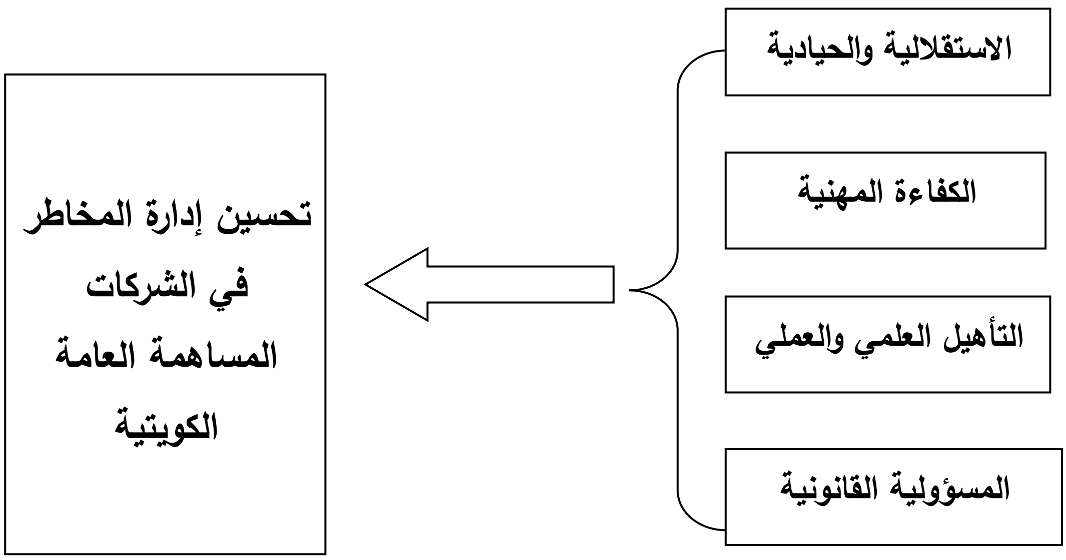
تتبلور أهميتها من الناحية العملية في المساهمة التي من الممكن إن تلعبها هذه الدراسة في زيادة وعي الإدارات المختلفة في الشركات المساهمة العامة الكويتية حول الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر. كما تتجلى أهميتها من خلال محاولتها للتعرف على مدى

امتثال هذا القطاع لما يتم إصداره من قوانين وتشريعات تهدف بمجملها إلى استمرارية منظمة الأعمال من خلال دعم مركزها التنافسي والمالي عن طريق الحفاظ على مصالح المتعاملين معها. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تأتي كمحاولة في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الكويتية بشكل خاص.

1-6 نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة اعتمد الباحث على نموذج خاص بها، للتعرف فيما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويوضح الشكل رقم (1-1) علاقات هذه المتغيرات.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
دور المدقق الداخلي	**إدارة المخاطر**



الشكل رقم (1-1)
نموذج الدراسة

1-7 مصطلحات الدراسة

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة، وحسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال:

المدقق الداخلي: هو الشخص المخول بالقيام بتدقيق العمليات المالية أو الحسابات أو البيانات المالية في الشركات، والتحقق من مدى صحتها ومشروعيتها وسلامتها بصورة دورية على الغالب، ويجب أن يكون هذا الشخص مدرب على تقديم الخدمات المهنية للتدقيق حسب معايير عامة وشخصية، ويتوجب عليه أيضا أن يتصف بالتأهيل العلمي والعملي وان يتمتع بالاستقلال في مجال الإعداد وفحص التقارير وكذلك الالتزام بقواعد السلوك المهني (عبد الله، 2010، ص25).

الاستقلالية والحيادية للمدقق الداخلي: وتعني أن يتمتع المدقق الداخلي باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بأعماله المهنية، وأن يكون محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته عند تقديم خدماته المهنية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص14).

كفاءة المدقق الداخلي المهنية: وتعبر الكفاءة عن قدرة المدقق في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل. والتزامه بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة أعماله، وأن يؤدي مسئوليته المهنية على أكمل وجه. والسعي إلى الامتياز في أداء مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص. وتنقسم الكفاءة المهنية للمدقق إلى مرحلتين مستقلتين هما اكتساب الكفاءة المهنية والمحافظة على الكفاءة المهنية (دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، 2007، ص18).

التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي: ويقصد به أن من يمارس مهنة التدقيق الداخلي يجب أن تتوفر لديه الشهادة والخبرة الكافية التي تؤهله للقيام بهذه المهنة، ويتم اكتساب التأهيل العلمي من خلال البرامج الدراسية المنظمة، أما التأهيل العملي فيتمثل في الاهتمام بالتدريب العملي الايجابي حتى يتمكن من ممارسة المهنة بسهولة وإيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته العملية (سّواد، 2009، ص134).

المسؤولية القانونية للمدقق الداخلي: تحتل المسؤولية القانونية مركز مهم في اهتمامات مهنة التدقيق الداخلي، والمسؤولية القانونية هي التي تدخل في دائرة القانون الوضعي المعمول به في الشركات، وما يترتب عليها من جزاء قانوني، أي أنها لا تتضمن تلك المسئولية الأدبية أو الأخلاقية التي لا يترتب عليها جزاء في القوانين الوضعية بل يترك أمرها لمحاسبة الضمير وحساب مقترف الإثم فيها أمام ربه (أبو هيبة، 2011، ص188).

إدارة المخاطر: تشير عملية إدارة المخاطر إلى حماية ودعم القيمة لحملة أسهم الشركات عن طريق إدارة عدم التأكد السلبي والإيجابي الذي يحيط بالقدرة على تحقيق أهداف الشركات، وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية والتي يستند إليها في تحديد مخاطر الشركة المحتملة (شواربي، وعبدالحليم، 2008، ص68).

1-8 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

2- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على آراء مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، كونهم تتوفر لديهم المعرفة الكافية بأعمال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

3- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين الأول من شهر نيسان 2015 وحتى الأول من شهر أيلول 2015.

1-9 محددات الدراسة

1- تعتمد نتائج الدراسة الميدانية على مدى تعاون المبحوثين وتجاوبهم في إعطاء المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة وفي الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم.

2- الوقت والجهد الذي تتطلبه طبيعة الدراسة الميدانية لزيارة مواقع الشركات لتوزيع الاستبيانات، ومدى تواجد المبحوثين المعنيين أثناء القيام بزيارة الشركة.

3- اعتمد الباحث على مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

4- أن مجتمع الدراسة يشمل الشركات المساهمة العامة الكويتية، الأمر الذي يتيح إمكانية تعميم نتائجها على هذه الشركات، بينما لم تشمل الدراسة الشركات الأخرى في دولة الكويت.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم التدقيق الداخلي

2-3 أهمية التدقيق الداخلي

2-4 أهداف التدقيق الداخلي

2-5 نطاق التدقيق الداخلي وأنواعه

2-6 صلاحيات المدقق الداخلي

2-7 الصفات الشخصية لمدقق الحسابات

2-8 مفهوم المخاطرة

2-9 إدارة المخاطر

2-10 خطوات عملية إدارة المخاطر

2-11 التعامل مع المخاطر

2-12 أنواع المخاطر

2-13 نبذة تاريخية عن الشركات الكويتية المساهمة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الدول المتقدمة بوظيفة التدقيق الداخلي، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحٍ متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكن من تحقيق الأهداف بالكيفية والفاعلية المطلوبة.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تمتاز بتعدد جنسية مالكيها وتعقيد عملياتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة المسؤوليات الإدارية المختلفة، فقد كان لزاماً على الإدارة أن تضع أنظمة للتدقيق والرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا للشركات.

ونجد أن التدقيق الداخلي يعمل في بيئة وشركات ذات أهداف وأحجام تنظيمات مختلفة، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين التي تختلف من بلد إلى آخر، وحيث تؤثر هذه الاختلافات في بيئة العمل على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي، الأمر الذي دعا إلى وجود معايير وأسس تحكم نشاط التدقيق الداخلي في الشركات كمحاولة لخلق تجانس بين نتائج أعمال المدققين الداخليين، وإمكانية الاعتماد عليها بصورة أوسع.

2-2 مفهوم التدقيق الداخلي

لقد كانت وظيفة التدقيق الداخلي في بداية الأمر مقتصرة على تدقيق المستندات بعد الصرف لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل في الدفاتر ولكن بعد أن توسعت الشركات الاقتصادية أصبح ضمن اختصاص هذه الوظيفة تدقيق الحسابات قبل الصرف لغرض التأكد من سلامة الإجراءات. وقد شهدت وظيفة التدقيق الداخلي العديد من التطورات في نطاقها وأهدافها، وبدأت وظيفة التدقيق تنمو بشكل سريع، حيث برزت عدة مؤشرات أدت إلى تطور مفهوم التدقيق الداخلي وهي: (العمري، وعبدالمغني، 2006، ص 346)

1- كبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتعقيد عملياتها.

2- ظهور الإندماج والتنوع في الأنشطة التي تقوم بها الشركات الاقتصادية.

3- ظهور التدخل الحكومي بشكل واضح في قطاع البنوك من قبل البنك المركزي مما أدى إلى تعقيد العمل وتحديد الإجراءات.

يُعد التدقيق الداخلي من الأنشطة الهامة للمنظمة، وركناً أساساً للرقابة الداخلية لضبط العمليات المالية والإدارية، وازدادت أهميته ليمتد إلى الأنشطة الاستشارية للمنظمة، وقد أدى التدقيق الداخلي في بعض البلدان المتقدمة إلى إنشاء جمعيات أو مؤسسات تقوم برعاية الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، حيث إنها أصبحت مرجعاً في تنظيم وتطوير التدقيق الداخلي، وتشمل مسؤولياتهم تحديد شروط منح التراخيص المهنية، ووضع المعايير المهنية لتدقيق الحسابات الداخلية، وزيادة الوعي والتدريب والاستشارات والتوجيه وبالإضافة إلى ذلك، أنها محاولة للعمل مع السلطات الحكومية لتطوير التشريعات لتحقيق الامتثال إلى الإطار العام للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. وهذا يشمل المنشورات والمعايير التي تنظم نشاط التدقيق الداخلي لتحقيق أفضل قيمة

مضافة الناجمة عن هذا النشاط .مثال معهد الولايات المتحدة لمدققي الحسابات الداخلية الذي يضم أكثر من 150 ألف مدقق داخلي (Rahahleh 2010, P:162-168).

بدأ التدقيق الداخلي يظهر كاصطلاح أكاديمي مع بداية تكوين معهد المدققين الداخليين، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك مصطلح واضح ومتكامل لمفهوم التدقيق الداخلي فقد كانت اجتهادات عملية لتكوين أقسام خاصة به داخل الوحدات والمنشأة التي أدركت بأهمية التدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة تقوم بعمليات تدقيقية تختلف من تنظيم إلى آخر حسب تصور الإدارة، فكانت البداية متواضعة لمفهوم التدقيق الداخلي، إذ أنها كانت في بداية الأمر مقتصرة على تدقيق المستندات بعد الصرف لغرض إكتشاف أخطاء التسجيل في الدفاتر ولكن بعد أن توسعت المنشآت الاقتصادية أصبح ضمن اختصاص هذه الوظيفة تدقيق الحسابات قبل الصرف لغرض التأكيد من سلامة الإجراءات (Selim et al, 2009, p: 9).

وهناك العديد من التعاريف التي أوردتها الأدبيات حيث جاء في تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي أصدرها عام 1971 على أنه: " نشاط تأكيدي استشاري مستقل تقييمي وموضوعي مصمم لإضافة قيمة داخل المشروع، وتحسين عمليات المنظمة يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.

وعرف (سلامة، 2010، ص29) التدقيق الداخلي بأنه: " نشاط تقييمي مستقل, ينشأ داخل الشركة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى. ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال نهج منتظم، وهو وسيلة منضبطة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على العمليات.

وقد أوضح (الذنيبات، 2010، ص33) بأن وظيفة التدقيق الداخلي هي وظيفة مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز داخل الشركة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ وفعال ولتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي، كما حددتها الإدارة وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي.

وقد عرف التدقيق الداخلي أيضاً: على أنه " نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل الشركة لتدقيق وتقييم وتحليل العمليات المختلفة كخدمة الشركة كاملة، ووسيلة رقابية تعمل على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية لكافة النشاطات" (عبداللاه، 2004، ص252).

في حين عرف (عبدالله، 2010، ص181) التدقيق الداخلي بأنه:" مجموعة من الأنظمة أو أوجه الأنشطة المستقلة داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بعملها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع".

وهناك تعريف أكثر تفصيلاً وشمولية للتدقيق الداخلي وهو: "مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تدقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد على كافة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتحقق من اتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والإجراءات والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى، واقتراح التحسينات التي يلزم إدخالها حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات المتاحة". ومن خلال التعريف السابق نجد أن الهدف من التدقيق الداخلي هو

الوصول بالشركة إلى الطاقة الإنتاجية القصوى في ضوء المعطيات الإنتاجية (المدلل، 2007، ص41).

كما أن المتتبع لمفهوم التدقيق الداخلي يدرك أن الهدف منه خدمة الإدارة في الشركات حيث ورد في قائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين 1978: "وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل الشركة وتقييم أنشطتها كخدمة لها، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الموظفين على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والاستشارات المتعلقة بالنشاطات والتي يقوم بتدقيقها"، حيث أصبح الهدف من التدقيق الداخلي خدمة الشركة والعاملين فيها (معارفي وصالح، 2010، ص13).

وتشير معايير التدقيق الدولية التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين (IIA) عام 1978 إلى حتمية قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقيَيم مدى التعرض إلى المخاطر المرتبطة بالعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بإمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود." (لطفي، 2005، ص3)

إن التدقيق الداخلي لم يعد وظيفة خاصة لخدمة الإدارة ولكن أصبح الهدف منه خدمة الشركة ككل. ومن خلال المفاهيم السابقة للتدقيق الداخلي يمكن التوصل إلى الخصائص المشتركة التالية: (الصبان وآخرون، 2006، ص105) (خريسات، 2010، ص65)

1- التدقيق الداخلي دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية إذ إن نظام الرقابة الداخلية بدونها لا يعد كافياً لضمان كفاءة تنفيذ السياسات ودقة الأداء في التنفيذ.

2- التدقيق الداخلي وظيفة تقوم بها وحدة إدارية وهذه الوظيفة تؤدى بصفة منتظمة ودورية مثلها مثل أية وظيفة أخرى، وليست قاصرة على توقيت معين. ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ أن

التدقيق الداخلي يشير الى جميع العمليات بغض النظر عن طبيعتها التي تدخل ضمن فحص وتقييم المدقق الداخلي. فالتدقيق الداخلي ينطوي على الأعمال التالية:

أ- تحديد مدى التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط.

ب- وتقييم مدى ملاءمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية في المشروع.

ج- تحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية المستخرجة من سجلات المشروع.

د- تحديد مدى فعالية تنفيذ المسؤوليات المحددة لمختلف المستويات.

ويرى الباحث أن التدقيق الداخلي عبارة عن وظيفة مستقلة وموضوعية تقوم بفحص وتقويم أنشطة الشركة المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسئولين داخل الشركة في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق القيام بالتحليل، والتقويم، والتوصيات، والمنشورة للإدارة العليا.

2-3 أهمية التدقيق الداخلي

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايداً من قبل الشركات في الدول النامية والمتقدمة بالتدقيق الداخلي وأصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في الشركة ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة إلى الخدمات التي تقدمها إلى الإدارة في مختلف المجالات بحيث يتم اعتبارها صمام أمان في يد الإدارة العليا، وأحيانا يتم وصفها بعيون الإدارة وأداتها، أو ذراع الإدارة (عبد المغني، 2003، ص23).

وهناك العديد من العوامل والأسباب التي ساعدت في إبراز أهمية التدقيق الداخلي تتمثل فيما يلي: (عبد المغني، 2003، ص24)

1- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية: حيث تعمل إدارة المشروعات في ظروف اقتصادية تسودها حالة المخاطرة، فلذلك على الإدارة العليا أن تعمل على تحقيق الرقابة على الأنشطة والعمليات لتحقيق ضمانات تحقق العائد الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الخاصة بالمساهمين والحكومة.

2- كبر حجم المشروعات وانتشارها جغرافياً: إن كبر حجم المشاريع وظهور الشركات متعددة الجنسية أدى إلى ظهور الحاجة إلى تحقيق الرقابة على الفروع ومراقبة جميع النشاطات.

3- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة: إن كبر حجم الشركات جغرافياً أدى إلى تفويض السلطات إلى مدراء ومسؤولي الفروع ويترتب على ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات وحتى تتمكن الإدارة من المراقبة لا بد من تطبيق الرقابة الداخلية.

4- الحاجة إلى المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية: توفير معلومات دورية تمتاز بالوضوح والموضوعية لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

5- التحول إلى أسلوب العينات الإحصائية بالمراجعة: حيث كان المدقق الخارجي يقوم بالمراجعة الكاملة للقيود والعمليات ومع كبر حجم العمل جعل ذلك أسلوب غير عملي يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين فلذلك ظهرت أهمية التدقيق الداخلي.

6- إن تقارير التدقيق الداخلي تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات عن الرقابة الداخلية، ولهذا يقوم المدققون الخارجيون بمراجعة التقارير السنوية التي يصدرها التدقيق الداخلي.

7- مراقبة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية إلى أن تكون إسهاما هاما في إدارة المنشات، وهذا ما يطلق عليه جودة وظيفة التدقيق الداخلي، حيث تؤثر هذه المخاطر على أهداف المنظمة وقد تكون هذه المخاطر متعلقة بأحداث خارجية وداخلية وظروف قد تؤثر سلباً على قدرة المنظمة، فقد تنشأ المخاطر أو تتغير نتيجة الظروف الآتية: (الوردات 2006، ص133)

أ- النمو السريع ودخول التقنيات الجديدة إلى المنظمة.

ب- التغيرات في بيئة الأعمال.

ج- تطور أنظمة معلومات جديدة أو معدلة.

د- التعرض للمخاطر الإستراتيجية التي تواجه المنظمات.

هـ- إصدارات محاسبية جديدة من هيئات مهنية.

ويرى الباحث أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في القيام بأنشطة من شانها أن تساعد الإدارة في التحقق من العمليات وإعداد القيود التي تتم داخل الشركة وبشكل دائم ومستمر، ويؤدي هذه الوظيفة فئة من المدققين الداخليين هدفهم العمل على حماية أصول الشركة وممتلكاتها، علاوة على خدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي المطبق في الشركة.

2-4 أهداف التدقيق الداخلي

لقد شهدت أهداف التدقيق الداخلي تطورا كبيرا ملحوظا ففي السابق كان الهدف منها هو اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الدفاتر والسجلات والتقرير عنها، ثم تطورت هذه الأهداف، كما ورد في بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي أصدره مجمع المراجعين في الولايات المتحدة وهو معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها عملية التدقيق الداخلي. وأن هناك العديد من الأهداف للتدقيق الداخلي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (Rahahleh, 2010, p: 162-163) و (القبطان، 2006، ص178)

1- مراقبة العمليات باستخدام أسلوب منهجي ومنظم وذلك من أجل زيادة فاعليتها، وهو وسيلة مراقبة للحد من الانتهاكات والممارسات المالية والإدارية غير المشروعة، ومنع الهدر والإسراف في الإنفاق، وضمان الامتثال لتنفيذ النظم المالية والإدارية.

2- التحقيق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة من قبل الإدارة وتحديد إذا كانت موارد المنظمة يتم إستغلالها بشكل مناسب لتحقيق أهداف المنظمة.

3- تقييم المخاطر المرتبطة بالحاكمية المؤسسية والعمليات ونظم المعلومات فيما يتعلق بفعالية وكفاءة العمليات والبرامج، وحماية الأصول، والالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود.

4- قياس ملاءمة السياسات والإجراءات للوحدة، فالمدققون الداخليون ليسوا مسؤولين عن تنفيذ نشاطات الشركة، وإنما ينصحون الإدارة فيما يتعلق بأفضل تنفيذ للمسؤوليات، وإن المدققين الداخلين يمتلكون خلفية وتجارب مهنية عالية.

5- دراسة وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث في الشركة وتقدير مدى الضرر والخسارة واقتراح الحلول المناسبة وإيجاد طرق وقائية تحول دون تكرارها.

6- ضمان سلامة المعلومات المالية والتشغيلية والتقارير من خلال مراجعة متانة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية على العمليات.

7- التحقيق من وجود الحماية الكافية للأصول وإمكانية الاعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة.

8- تحديد الأهداف التي تعظم المنافع من خلال استخدام الطرق المناسبة في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة.

9- تطوير نظام العمل في الشركة ونظام الرقابة الداخلية من خلال التوصيات لتحسين أداء الموظفين.

وحتى يعمل أي نظام للتدقيق الداخلي بشكل متناسق ويحقق الأهداف التي وضع من أجلها لا بد أن يحتوي على ما يلي: (العمري، 2006، ص347)

1- تحديد الأهداف التي تحقق المنافع من خلال استخدام الأساليب والطرق المناسبة في استغلال الموارد المالية والبشرية.

2- وضع وصف هيكلي للسياسات والإجراءات وتحديد المسؤوليات ووضع المعايير واعتماد الموازنات.

3- التدقيق التلقائي للمعلومات من خلال النظام على شكل تغذية راجعة.

ويشير (جمعة، 2013، ص10) إلى أن معايير التدقيق الداخلي الحديثة ركزت على أن أهداف التدقيق الداخلي تتمثل في ما يلي:

1- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها.

2- تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر في الشركة.

3- تقويم وتحسين فعالية الرقابة في الشركة.

4- تقويم وتحسين فعالية التحكم المؤسسي

ويرى الباحث أن عملية التدقيق الداخلي تهدف إلى إبداء الرأي الفني المحايد في عدالة القوائم المالية، وذلك من خلال تقرير المدقق حيث يأمل المجتمع من تقرير المدقق أن يقدم صورة واضحة عن ظروف الشركة محل التدقيق، وبالتالي يتحمل المدقق مسؤولية الإفصاحات غير العادلة التي قد تظهر في القوائم المالية وعن الأضرار الناجمة عن ذلك مما يفسح المجال للأطراف المتضررة وغيرها من الأطراف بمساءلة المدقق.

2-5 نطاق التدقيق الداخلي وأنواعه

إن التدقيق الداخلي يجب أن يغطي جميع الوحدات التشغيلية فلذلك يجب عليه أن يقوم بما يلي: (Szczepankiewicz, 2010, P: 142).

1- التأكد بأنه يتم تنفيذ أهداف ومهام الوحدات التشغيلية وأهداف المنشأة ككل.

2- التأكد بأنه يتم تنفيذ الإجراءات التي ينص عليها القانون التي اعتمدها مدير الوحدة والمنشأة.

3- التأكد بأن الآليات والإجراءات التي تشكل نظام الرقابة الداخلية كافية وفعالة لتشغيل الوحدات بشكل مناسب.

ويمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسين هما:

أولاً: التدقيق الداخلي المالي

يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه " الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى ". والهدف منه إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية عاكساً الوضع الحقيقي للمنشأة، وينقسم هذا النوع من التدقيق إلى ما يلي: (النونو، 2009، ص22)

1- التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف: ويتطلب هذا النوع مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين لتدقيق عمل موظف أخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.

2- التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف: وهذا النوع ينفذ حسب خطة موضوعة وبنسبة اختبارية عن طريق العينات وفحصها، مع تأكيد المراجع الخارجي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة في الشركة.

ثانياً: التدقيق الداخلي التشغيلي

ويطلق عليه مصطلحات مرادفة مثل التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء أو التدقيق الوظيفي وجميع المصطلحات تهدف إلى وصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين. إن هذا النوع من التدقيق قد وسع مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي كان يرتكز عليه التدقيق المالي والمحاسبي، ليقوم المدقق بمراجعة كافة الشركات داخل الشركة المالية وغير المالية ويقوم المدقق بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الكفاءة (Szczepankiewicz, 2010, P: 142).

ويعرف التدقيق الداخلي التشغيلي على أنه ": الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً لما ان خطط له ووفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف وتقييماً لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة ويتضمن التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق والأساليب اللازمة لزيادة الكفاءة والربحية". كما يهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة إلى المديرين في مختلف المستويات الإدارية ويقدم المدققون الداخليون إلى الإدارة العليا بناءً على نتائج التدقيق الداخلي التشغيلي التقارير التي تمكن الإدارة من تحقيق المستوى المطلوب من الاطمئنان ولتلبية الاحتياجات الأخرى للإدارة والتي من ضمنها: (العمري وعبدالمغني، 2006، ص348)

1- تقييم أداء كل وحده تشغيلية وفقاً لأهداف الإدارة.

2- الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومه من قبل المستويات التنفيذية.

3- الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية.

4- الحصول على المعلومات المناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية.

5- إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها.

ولكي يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي مناسباً ومفيداً يجب أن يقدم إلى الإدارة ما يلي: (دهمش، 2004، ص8)

1- زيادة الربحية للمنشأة ككل.

2- استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية.

3- التعرف على المشاكل ومحاولة إيجاد حلول في مراحلها الأولى.

4- محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

ويرى الباحث أنه يمكن التوحيد بين التدقيق المالي والتشغيلي في مفهوم واحد هو شمولية التدقيق الداخلي الحديث الذي يعتبر بمثابة الأدوات الإدارية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الإدارة العليا في الشركات الكويتية لتنظيم حركة سير الأشياء، حسب المسارات التي تحدد لها لبلوغ الأهداف المطلوبة، ولضمان تحقيق وبلوغ الأهداف من خلال المسارات التي تحددها الإدارة في تلك الشركات.

2-6 صلاحيات المدقق الداخلي

إن العنصر الأساسي لنجاح دائرة التدقيق هو مقدار الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى دائرة التدقيق الداخلي ولضمان فعاليتها يجب على الإدارة أن توفر الدعم من خلال موجز يبين السياسة

العامة للمنظمة بدعم تلك الدائرة بها مسؤوليات وصلاحيات دائرة التدقيق الداخلي. ومن أجل الوصول إلى نظام تدقيق داخلي فعال يجب أن يشمل على صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي على ما يلي: (ياسين، 2003، ص22)

1- تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق الداخلي القيام بتأدية عمليات المراجعة أو التدقيق المالي على العمليات المختلفة لبيان مدى توافقها مع القوانين والأنظمة وتعليمات الإدارة.

2- إعطاء الحق إلى المدقق الداخلي بالحصول على أية معلومات يراها ضرورية لغرض تدقيق السجلات المالية والمستندات الخاصة بها.

3- تحديد أية قيود أو محددات تؤثر على المدقق الداخلي خلال تأديته لعمله.

4- تحديد مبادئ ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عيها والإلتزام بها من قبل المدقق الداخلي.

ومن مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي تجاه الإدارة العليا ما يلي: (السويطي، 2006، ص77)

1- تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

2- تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول كيفية إنجاز الاعمال من الشركة وجودتها.

3- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

4- المساعدة في تصميم وتطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المطلوبة منها وتقديم الإقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين العمل.

ويرى الباحث أن وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي دورا مهما في زيادة القدرة على مساءلة إدارة الشركة، من خلال قيام المدققين بالأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، إذ إن كلاً من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل نظام الرقابة الداخلية

الحديث، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير.

2-7 الصفات الشخصية لمدقق الحسابات

تمثل مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على المدقق التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، وفيما يلي بعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية التي يجب أن يتحلى بها المدقق: (Fawzy, 2003, p: 5-6)

1- الثقة: ويقصد بها ضرورة شعور المستفيدين من خدمات المدقق بوجود إطار عام للسلوك والأخلاق المهنية، وهي تشمل مجموعة من المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والأمان والسلامة في البيانات، وذلك في إطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة. وهذه المعايير هي التي توفر إرشادا أكثر تحديدا عن كيفية الوفاء بتلك المبادئ والمعايير (Rezaee,2009, p:134).

2- الأمانة والاستقامة: وهي أن يتصف المدقق بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية وأن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها (Fawzy, 2003, p: 5-6).

3- الموضوعية والاستقلالية: وتعني أن يكون المدقق محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية (William, 2013, p:783).

4- المصداقية: ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها المدقق إلى المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إلى صحة المعلومات، والتي تعكس جودة أداءه المهني الدقيق وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب، كما تضمن المصداقية مدى الوفاء بالوعود ومراعاة ظروف العملاء، ومدى المعرفة التي يتمتع بها المدققون بأصول العمل المحاسبي ومدى الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب التدقيق (عوض، 2004، ص24).

5- النزاهة والشفافية: وتعني أن يتصف المحاسب بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على المحاسب ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية حكمه المهني(عوض، 2004، ص24).

6- السرية: وتعني التزام المدققون باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل، أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني، وعدم إفشاء المعلومات التي توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة أو لمنفعة طرف ثالث، إلا بموافقة محددة من أصحاب العلاقة (Rezaee,2009, p:134).

7- الكفاءة المهنية: وتعبر الكفاءة عن قدرة المدقق في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل. والتزامه بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة وجودة خدماته، وأن يؤدي مسئوليته المهنية على أكمل وجه. والسعي إلى الامتياز في أداء مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص، مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسئولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة. وتنقسم الكفاءة المهنية للمدقق إلى مرحلتين مستقلتين هما اكتساب الكفاءة المهنية والمحافظة على الكفاءة المهنية (Fawzy, 2003, p: 6).

2-8 مفهوم المخاطرة

المخاطرة هي احتمال خسارة بعض أو كل استثماره، فكل مستثمر لديه مستوى متفاوت ومختلف من المخاطر، فالمستثمرون المحافظون سوف يبحثون عن فرص تقدم لهم بعض الإجراءات للسيطرة على عوائدهم، مثل سندات التوفير ذات المعدل المضمون من العوائد. وقد يختار المستثمرون المحافظون أن يتركوا بعض الفرص ذات النمو العالي، وذلك للحفاظ على نقودهم في استثمارات بمعدل عوائد مضمونة بدرجة أكبر، وهناك قوى كثيرة تؤثر على مستوى الخطورة، فمثلا إذا اشتريت سندات فسوف تلاحظ أن استثمارك يرتفع وينخفض مع أسعار الفائدة المتغيرة، فعندما تنخفض أسعار الفائدة يرتفع سعر السهم وبالعكس (هندي، 2013، ص61).

فالمخاطرة المتعلقة بأي استثمار تعود إلى ظروف عدم التأكد الخاصة بنتائج هذا الاستثمار، وبأن كل مستثمر يكون المحفظة الاستثمارية الخاصة به بناء على احتياجاته وأهدافه، وبالتالي فإنه يختار ما يتناسب مع هذه الأهداف والاحتياجات، وبالتالي فإن ميوله تجاه المخاطرة وسلوكه تجاه العائد، يلعب الدور الأساسي في تحديد نوع محفظته الاستثمارية، أي أن المستثمر العادي يسعى إلى تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر، يتحدد وفق طبيعة المستثمر وعمره (هوشيار، 2013، ص132).

والمخاطرة ظاهرة ملازمة للاستثمار، ولا ينفي وجودها إلا أن يكون احتمال حدوث التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار من حيث حجمها وزمن حدوثها يساوي واحدًا صحيحًا، وهذا يعني أنها مؤكدة، بمعنى أنه كلما زاد عدم التأكد من الحصول على عائد الاستثمار، أو من حجمه، أو من زمن الحصول عليه، كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس صحيح فمثلاً كلما زاد عدم تأكد المستثمر في أصل ما أو مشروع ما من تحقيق تدفق نقدي عائد أو ثباته عند مستوى معين، زادت المخاطرة، في

حين أنه كلما زاد تأكد هذا المستثمر من حصوله على العائد، قلت المخاطرة في هذا الاستثمار. ولهذا تتفاوت مجالات الاستثمار وأدواته من حيث درجة المخاطرة التي تلازمها، وكذلك يتفاوت المستثمرون في مدى استعدادهم لتحمل هذه المخاطرة، وبالتالي يلجأ هؤلاء المستثمرون للتنويع في استثماراتهم من أجل تخفيف درجة المخاطرة التي يستطيعون أن يتقبلوها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك طرقا متعددة لقياس المخاطرة في الاستثمار وحساب درجة مخاطرة كل أداة من أدوات الاستثمار المكونة للمحفظة الاستثمارية (هندي، 2013، ص62).

وبسبب جميع هذه العوامل فإن النمو والعائد والمخاطرة سوف تتغير خلال فترة زمنية؛ ولذلك وجود خطة مالية مبنية على أساس صحيح هو المفتاح لقدرة المستثمر على الاعتماد على النفس وتأمين حياته المالية، حيث يمكن للمستثمر تقييم الوضع المالي الراهن الذي يعيش به وبناء خططه واختياراته المستقبلية اعتمادا عليه بحيث تكون استثماراته طويلة الأمد وواقعية للوصول إلى أقصى عائد ممكن (الميداني، 2012، ص252).

وهناك العديد من العوامل التي تركت آثاراً مهمة في مخاطر الأعمال نذكر منها: (عقل، 2006، ص2-3)

1- التغيرات التنظيمية والإشرافية: قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة

بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكون موجودة سابقا، مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

3- المنافسة: تجبر المنافسة المنظمات على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع المنظمات في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وإلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.

2-9 إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر عملية لقياس وتقييم المخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوي القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر (هندي، 2013، ص63).

وقد ردت العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر ومن بين المفاهيم الرئيسية ضمن هذا المجال هي: أن إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في حدودها الدنيا. كما عرفت من قبل لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية على إنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة

عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة الشركة للمخاطر" (الخطيب، 2005، ص20).

في حالة إدارة المخاطر المثالية، تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، كما أن الموازنة ما بين المخاطر ذات الاحتمالية العالية والخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة والخسائر العالية قد يتم توليها بشكل سيء (هندي، 2013، ص64).

وإدارة المخاطر غير الملموسة وهي تلك التي تكون احتمالية حدوثها 100% ولكن يتم تجاهلها من قبل المنظمة، وذلك بسبب الافتقار إلى مقدرة التعرف عليها، ومثال على ذلك، مخاطر المعرفة التي تحدث عند تطبيق معرفة ناقصة بمعنى آخر قلة المعرفة التخصصية بالعمل وعدم الاطلاع على التعليمات المعمول بها. وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال، إذ إن هذه المخاطر جميعها تقلل بشكل مباشر من إنتاجية العاملين في المعرفة وتقلل فعالية الإنفاق والربح والخدمة والنوعية والسمعة ونوعية المكاسب (هندي، 2013، ص65).

ويتضمن إطار إدارة المخاطر في منظمات الأعمال عدة خطوات هي على النحو الآتي: (الكراسنة، 2006، ص 42 – 43).

1- تحديد المخاطر Risk Identification: يتم فهم وتحديد المخاطر لكل منتج أو خدمة تقدمها المنظمة، وعملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة. وتتطلب عملية تحديد المخاطر معرفة جوهرية بالمنظمة، وظروفه الخارجية المحيطة به، كظروف السوق والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتطلب ذلك الفهم السليم لأهداف المنظمة الإستراتيجية

والتشغيلية، ويشمل ذلك على العوامل الحيوية لنجاح المنظمة، والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

2- **قياس المخاطر Risk Measurement**: لأغراض قياس هذه المخاطر يتم النظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، ومدته، واحتمالية حدوثه، حيث ان قياس المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب هو أمر هام لإدارة المخاطر، لإن الهدف من قياس المخاطر هو تحديد قيمة الخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، ويتم تحديد قيمة الخسارة المتوقعة بناءً على طرق ونماذج رياضية تعتمد في الأساس على حجم المنظمة وتعقد عملياتها، كما يمكن تقدير الخطر من خلال استخدام الأسلوب النوعي من حيث احتمالية تحققه والنتائج المحتملة. كما أن قياس المخاطر بغرض مراجعتها والتحكم فيها سيساعد إدارة المنظمة في تحقيق الأتي: (الخطيب، 2005، ص21-22)

-تكوين رؤية مستقبلية واضحة، ويتم بناءً عليها تحديد خطة العمل.

-تطوير تنافسية المنظمة عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

-تقدير المخاطر، والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المنظمة.

-اتخاذ قرارات التسعير.

3- **ضبط المخاطرRisk Control**: هناك ثلاثة طرق لضبط المخاطر هي: (تجنب المخاطر، ووضع حدود على بعض النشاطات، وإلغاء أو تقليل أثر المخاطر (Offsetting)، حيث تعمل المصارف على تقليل تعرضها للمخاطر من خلال حدود قائمة على الحجم تحدد الحد الأدنى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء،

ومستوى المنتجات، ووحدات الأنشطة المختلفة، ومستوى المحفظة، والمستوى الجغرافي (الخطيب، 2005، ص 23).

4- مراقبة المخاطر Risk Monitoring: لأغراض مراقبة المخاطر في المنظمة لابد من توافر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وقادر أيضاً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المنظمة، وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير والمراجعة يتم من خلاله التعرف على الأخطار، والتأكد من أن الإجراءات المتخذة للتحكم في المخاطر ملائمة، وأنها أعطت النتائج المخطط لها.

ويرى الباحث أن إدارة المخاطر هي علم وفن إدارة المخاطر التي قد تواجهها المنشأة من خلال تجنبها أو التقليل من تأثيرها باستخدام الطرق والأساليب العلمية وبالاعتماد على المتخصصين، وفي ظل توافر قاعدة بيانات متكاملة ونظم اتصال فعالة ونظام رقابة داخلي كفء، وذلك من أجل التقويم السليم للمخاطر والمتابعة والتحديث الدوري لمقومات التقويم، وذلك من أجل التقليل بقدر الإمكان من الآثار السلبية للمخاطر إل أدنى درجة ممكنة، وتعظيم الآثار الإيجابية إلى أعلى درجة ممكنة.

2-10 خطوات عملية إدارة المخاطر

هناك مجموع من الخطوات التي لابد من إتباعها في إدارة المخاطر منها: (شواربي وعبد الحليم، 2008، ص67)

أولا: التحضير: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ثانيا: تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، ومن الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر هي:

أ- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة.

ب- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرقاً بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب فيه، يعرف على أنه خطورة.

ج- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

د- مراجعة قوائم المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

ثالثا: التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها حيث إن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوافرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعباً في حالة الموجودات غير المادية (شواربي وعبد الحليم، 2008، ص68).

2-11 التعامل مع المخاطر

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسه: (هندي، 2013، ص68-69).

1- النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. والتأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود.

2- التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلا لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

3- التقليص: وتشمل طرقاً للتقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

4- القبول (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة التي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب. (هندي، 2013، ص68-69).

2-12 أنواع المخاطر

إن الهدف الأساسي لإدارة أي شركة هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أو المساهمين أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي تتحملها الشركة، وحتى تحصل الشركة على عائد مرتفع فيجب عليها أن تتحمل المخاطر أو تخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة الشركة بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك. وتنقسم المخاطر إلى نوعين هما نظامية وغير نظامية وكما يلي:

أولا: المخاطر النظامية Systematic Risks

وهي عبارة عن المخاطر التي تظهر وتواجه نظام السوق ككل نتيجة لحدوث حالة اقتصادية أو سياسية أو بيئية معينة، أي أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية، مثل حالات الكساد أو الازدهار الاقتصادي والكوارث البيئية أو الأزمات والظروف السياسية كالحروب (نجار، 2010، ص233).

وهذه المخاطر تتكون من:

1- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk إن التغير في سعر الفائدة من العوامل الهامة والمؤثرة بشكل رئيس في عملية الاستثمار المالي، لما لها من تأثير معاكس في أسعار الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى، فأي ارتفاع لسعر الفائدة سوف يؤدي دائما إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات، ويرجع السبب إلى أن المستثمر العادي سوف يفضل بيع هذه الأوراق المالية التي يمتلكها، ووضع ثمنها كوديعة في أحد البنوك وبالتالي الحصول على عائد أعلى ومن الجدير

بالذكر أن درجة تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، تختلف من أداة استثمارية إلى أخرى، حسب طبيعة وتاريخ استحقاق الأداة الاستثمارية، ومن هنا فإن التغير الحاصل في سعر الفائدة في السوق، سوف يكون له الأثر الأكبر على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل، بشكل أكبر من تأثيرها في أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل (الرمحي، 2004، ص22).

2- مخاطر انخفاض القوة الشرائية Purchasing Power Risk ويرتبط هذا النوع من المخاطر بالتغير في معدلات التضخم، أو ما يطلق عليه القوة الشرائية للنقود، حيث إنه من المعروف أن القوة الشرائية التي يتم الاستثمار بها اليوم، تختلف عن القوة الشرائية للكمية نفسها من النقود بعد فترة زمنية معينة، فيما لو ارتفعت أو انخفضت معدلات التضخم، وعادة ما يكون المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار، يختلف عن المعدل الاسمي في حالة وجود ارتفاع أو انخفاض في معدلات التضخم، ومن الملاحظ أن الاستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات مثلاً، أكثر تأثرًا بانخفاض القوة الشرائية للنقود من غيرها من الاستثمارات، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن هذا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض المعدل الحقيق للعائد على الاستثمار، عن المعدل الاسمي لهذا العائد الذي تم تحديده بنسبة معينة مسبقا (شواربي وعبد الحليم، 2008، ص70).

ثانيا: المخاطر غير النظامية Non Systematic Risks or Company Risk

وهي عبارة عن المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين، ولهذا يمكن تسميتها بمخاطر الشركة أو مخاطر العمل، حيث إن سبب ظهورها ناتج عن عوامل خاصة بالشركة المراد الاستثمار بها، والأخيرة تؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار بهذه الشركة، وهذه العوامل تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل (عبدالله، 2005، ص4).

ثالثا: أنواع أخرى من المخاطر

تتعرض الشركات لأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو إلى أصولها والتي تحد من قدراتها على القيام بمهامها، وتحقيق أهدافها الحالية أو المستقبلية، ومن المخاطر التي تتعرض لها الشركة:

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk: ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، ويكون خطر الإئتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن السداد أو تأجيل السداد (عبدالله، 2011، ص15).

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، أي بمعنى أخر عدم كافية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وقد يكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو عدم القدرة على تسييل الأصول. وتمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنشأ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، مثل ضعف تخطيط السيولة، سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجة متفاوتة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات، والركود الإقتصادي، وأزمات أسواق المال (Santomero & Babbel, 2014, p:525).

ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي: (بلعجوز، 2005، ص7)

أ- ضعف تخطيط السيولة عند المُقرض مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

ب- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

ج- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

د- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

3- مخاطر السوق Market Risk: تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، تسعير الأصول، وأسعار الصرف (Gleason, 2010, p: 124).

4- مخاطر العلميات (المخاطر التشغيلية) Operational Risk: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية. وقد تنشأ أيضا نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة. فبعض الشركات لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة (عبدالله، 2011، ص15).

5- مخاطر رأس المال Capital Risk: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المُقرض على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات (Saunders and Cornett, 2012, p: 600).

6- المخاطر السياسية والقانونية: وتتمثل بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. ويُعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها، وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها الاقراضية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق

بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة (خان، 2011، ص32).

7- مخاطر السمعة Reputation Risk: وهي تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المُقرض الذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول المقترضين إلى المقرضين المنافسين، أما أسباب حدوث هذا الانطباع يعود إلى عدة أسباب من بينها: (الرمحي، 2004، ص22).

- التصرفات الناشئة عن الموظفين.
- عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة.
- إهتزاز ثقة العملاء بالمنظمة.
- عدم إلتزام المنظمة بقواعد العمل.

8- مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونيةُ Electronic Risks : أدى تطور المصارف بشكل مستمر إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وبرامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها وتقديم الخدمات المتطورة التي تلبي حاجات عملائها، مما نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالاحتيال والدخول غير المرخص لحسابات العملاء وغيرها من المخاطر سيتم شرحها لاحقا (عبد الله، 2011، ص16).

9- المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk: وهي المخاطر الناتجة عن إصدار قرارات خاطئة تؤثر سلبا على نشاط المصرف أو المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلال الفرص المتاحة. ومثال ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو تقديم خدمات جديدة وغير ذلك من القرارات (عبد الله، 2011، ص16).

2-13 نبذة تاريخية عن الشركات الكويتية المساهمة

يعود تاريخ بداية أنشاء الشركات المساهمة الكويتية إلى الخمسينات من القرن العشرين، حيث تم تأسيس بنك الكويت الوطني كأول شركة كويتية مساهمة عام 1952 ميلادية، تبعتها شركة السينما الكويتية عام 1954 ميلادية والخطوط الجوية الكويتية عام 1956 ميلادية، حيث كان التداول يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات وبالمقاهي الشعبية في سوق التجار وكان كل وسيط من هؤلاء الوسطاء يمثل سوق بحد ذاته تتحدد عنده أسعار البيع والشراء المختلفة، وبذلك كانت الأسهم أول نوع من الأوراق المحلية القابلة للتداول.

وبعد اكتشاف النفط وصدور القانون التجاري رقم (15) عام 1960 ميلادية والخاص بتنظيم إصدار الأوراق المالية والاكتتاب فيها، شهدت الشركات المساهمة توسعا ملحوظا في أنشطها الاقتصادية وغدت منفذا استثماريا للأموال الفائضة. تحظى الشركات المساهمة في الكويت باهتمام بالغ انطلاقا من دورها الاستراتيجي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث صدر القانون رقم (32) في عام 1970 ميلادية والذي ينظم عملها. وتكونت بموجب هذا القانون أيضا لجنة استشارية لتنظيم نشاطات الشركات المساهمة وسن اللوائح الضرورية لإخضاع الشركات للقيام بتسجيل أسهمها والاحتفاظ بالفوائد الاقتصادية للبلاد.

في شباط من عام 1972 تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في المنطقة التجارية العاشرة بمدينة الكويت، حيث تولى العاملون بها رصد وحصر ما يتم تداوله يوميا من أسهم وإصدار النشرة اليومية التي تتضمن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات التي تمت من خلالها.

في عام 1976 ميلادية صدر القرار الوزاري رقم (61) والخاص بتنظيم التعامل والتداول في الأوراق المالية للشركات المساهمة الكويتية، وبموجب هذا القانون تم تشكيل أول لجنة للأوراق المالية بعد أن كان التداول يتم عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري إلى أن تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في عام 1977 ميلادية وسميت سوق الكويت للأوراق المالية.

في نيسان عام 1977 ميلادية تم افتتاح بورصة الأوراق المالية أطلق عليها اسم سوق الكويت للأوراق المالية وفي عامي 1977 و 1978 شهد سوق الكويت للأوراق المالية أزمة كان من نتائجها تدخل الحكومة لمعالجتها بشراء الأسهم وفقا لأسعار الأقفال في يوم محدد ثم تلتها أزمة عام 1982 التي تميزت بالتعامل في أسهم الشركات الخليجية وبالتعامل بالأجل وهي ما عرفت حينذاك بأزمة " سوق المناخ ". ولعل أهم أحداث سوق المناخ الكويتي ما يعرف بالاثنين الأسود عام 1983 عندما بلغت الخسائر فيه اثنان وعشرون مليار دولار.

في 14/ 1983/8 ميلادية صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد، وفي أب 1990 ميلادية توقف التعامل في السوق لفترة 28 شهرا نتيجة الغزو العراقي للكويت، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة من 54 شركة إلى 28 شركة. وفي أواخر شهر أيلول عام 1992 أعيد افتتاح السوق بعد أن اكتملت كافة مرافق السوق المالية والإدارية والفنية والمحاسبية.

في شهر تشرين الأول عام 1996 وقعت كل من الكويت ومصر ولبنان في القاهرة اتفاقية لربط الأسواق المالية بالشكل الذي يتيح الإدراج المشترك في بورصاتها من خلال نظام الحفظ المركزي، بهدف تنظيم عملية التداول للأوراق المالية في أسواقها وإجراء عمليات التسوية المالية المتعلقة بنقل ملكية هذه الأوراق وكذلك تنظيم المعلومات ونشرها في الأسواق المالية الثلاثة، كما

يرتبط سوق الكويت للأوراق المالية مع كل من سوق البحرين وسلطنة عمان للأوراق المالية منذ شهر أيلول عام 1997 باتفاقية تعاون متبادل بهدف توثيق وزيادة إقامة التعاون المشترك في المجالات المتعلقة بتنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية في هذه الأسواق حيث تعد هذه الاتفاقية أولى الخطوات نحو إنشاء سوق أسهم موحدة في الخليج (النشرة السنوية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2014).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وقد تم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة الرمحي (2004)، بعنوان: " تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر وإجراءات تطبيقه، والوقوف على مدى تطبيقه لدى المصارف الأردنية وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الأسلوب لدى المصارف الأردنية وذلك وصولا إلى نموذج مقترح للتدقيق المبني على المخاطر قابل للتطبيق لدى المصارف الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن أسلوب التدقيق المبني على المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف الأردنية. وان نظام التقييم الذاتي للرقابة غير مطبق لدى غالبية المصارف الأردنية.

2- إن مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر وأساليب تطبيقه غير مفهومة وغير واضحة لدى إدارات المصارف ودوائر التدقيق لديها، لذلك لم يتم تطبيق هذا الأسلوب على الرغم من اقتناع مجالس إدارات هذه المصارف ودوائر التدقيق بجدوى تطبيقه.

3- لا تتوفر الكفاءات والتأهيل العلمي اللازم لتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية والكفاءات الحالية بحاجة إلى تطوير وتأهيل.

4- هناك توجهات حاليا لدى عدد من إدارات المصارف نحو تطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر.

-دراسة عوض، (2004) بعنوان: الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة.

هدفت إلى دراسة أثر استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال للمراجع على جودة أدائه المهني، في ظل الأهمية التي تعطى لمخاطر أعمال المراجع، في ضوء متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد مخاطر مقاضاته. اعتمدت الباحثة على ثلاثة فروض رئيسية للدراسة الميدانية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ثلاث فئات: الأكاديميين، مكاتب المحاسبة والمراجعة، وطالبي الخدمة. وأظهرت نتائج اختبار الفروض أنه يوجد تداخل وتشابك لمفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة. كما أن هناك تأثير لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني، وأن قياس وضبط مخاطر الأعمال يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني. وأظهر تحليل التمايز التماثل بين فئات الدراسة وصعوبة التمييز بينها.

-دراسة (Staciokas & Rupsys, 2005) بعنوان:

Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التطبيق العملي لوظيفة المراجع الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ، وذلك من خلال تغطية المواضيع المتعلقة بتفسير وشرح التدقيق الداخلي، والتعرف على وظائفه، ودوره في إدارة المخاطر المحيطة بالمنشأة وعلى مستوى المنشأة ككل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- لقد تطورت وظائف المراجعة الداخلية ونطاق عمله وغاياته بشكل كبير وملحوظ منذ منتصف القرن الماضي، حيث لم تعد وظيفة المراجعة الداخلية تقتصر على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية، وأنها عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية.

2- إن أحد أشكال إدارة المخاطر والمقترح من قبل لجنة دعم المنظمات (COSO) هو إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، ويتكون من سبعة عناصر (البيئة، تحديد الظروف، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصال والمعلومات، المراقبة).

3- تسمح الوظائف الحديثة للمراجعة الداخلية بالتدخل في عملية إدارة المخاطر، فالمراجعة الداخلية يمكن أن يتواجد في جميع مراحل هذه العملية بهدف توفير تأكيد بأن المخاطر الناتجة عن الظروف والأحداث السلبية سوف يتم تحديدها، وسوف يتم تقييمها باستخدام طرق كمية ملائمة وكافية، وأن المخاطر المرتفعة جدا والموافق عليها من الإدارة سوف يتم اكتشافها، والمخاطر الخفيفة التأثير سوف يتم تقييمها ومراقبتها، وأن المعلومات التي تحتاجها عملية إدارة المخاطر سيكون موثوق بها ومتوفرة في الوقت المناسب.

– دراسة احمد، (2009)، بعنوان: تطوير قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج للمراجعة يتنبأ بالمتغيرات البيئية المستجدة، ومخاطر القياس بالقيمة العادلة، بغرض تحقيق قياس أفضل لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي باستطلاع أدب المراجعة بهدف التوصل إلى إطار مفاهيمي لكيفية تأثير دراسة وفهم إستراتيجية العميل على كل من تقدير أخطار المراجعة والاختيار بين أساليب الفحص البديلة. وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- لا يعد التحليل الجزئي للإستراتيجية مفيدا مثل التقييم الكامل لها في توليد تقييم دقيق لخطر أعمال العميل.

2- يمثل خطر احتواء القوائم المالية على تشويه جوهري أمراً هاما بالنسبة للمراجع.

3- يؤدي تحليل محتوى الإستراتيجية إلى تحسين دقة تقدير الخطر الحتمي على مستوى المنشاة وعلى مستوى تشغيل العمليات مقارنة بحالات عدم إجراء هذا التحليل.

– دراسة (Houston & Richard, 2009) بعنوان:

The effects of fee pressure and client risk on audit seniors time budget decisions

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الظروف التي يستطيع المدقق من خلالها الاعتماد على نموذج مخاطر المراجعة في تحديد الجهد الذي يجب أن يبذل في المراجعة، بالإضافة إلى أتعاب المراجعة وذلك لوجود مخاطر أخرى هي المخاطر المرتبطة بأعمال المدقق. أجريت الدراسة على عينة مكونة (34) مدقق في اكبر خمسة شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم توزيع حالتين افتراضيتين على العينة تحتوي إحداهما على وجود تلاعب والأخرى على خطأ غير

مقصود الأمر الذي جعل البيانات المالية خاطئة وبشكل جوهري. وبينت الدراسة إن نموذج مخاطر المراجعة المعتمد في المعايير المهنية سواء المبينة في معيار المراجعة الأمريكية أو الدولية والذي يربط بين كل من مخاطر الاكتشاف والملازمة والرقابة والذي ينتج عنه إبداء المدقق رأيا غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة وبشكل جوهري، بينما المخاطر المرتبطة بأعمال المدقق تظل قائمة وتهدد المدقق حتى في حال إبدائه رأيا مناسبا يتطابق مع المعايير المتبعة للتدقيق، وهذه المخاطر ليس بالضرورة أن يكون أثرها ماديا، فيمكن أن يؤثر على السمعة المهنية لمكتب المراجعة جراء رفع الدعاوي القضائية من الأطراف المهتمة بالتقارير المالية للتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

- دراسة عرار، (2009). بعنوان: مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور يحوى كل منها على (10) أسئلة، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (100) مدقق، مقسمة إلى (50) إستبانة تخص المدقق الداخلي، و(50) تخص المدقق الخارجي،وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والإختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وكذلك الإجراءات والإختبارات لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وأخيراً بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات الداخلية والخارجية في مدى التزام كل منهم بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

– دراسة (Zwaan & Subramaniam, 2009) بعنوان:

Internal Audit Involvement in Enterprise Risk Management,

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر مشاركة المدققين الداخليين في إدارة المخاطر في المؤسسة على مدى رغبتهم في تقديم بيان تفصيلي لإجراءات إدارة المخاطر، وتم تطبيق الدراسة في استراليا على المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، وتكونت عينة الدراسة من (117) مدققاً داخلياً معتمداً. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مشاركة عالية في إدارة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، وأن المدققين الداخليين يحرصون على تقديم بلاغات دورية للإدارات في مؤسساتهم عن احتمال وقوع مخاطر، كما أظهرت نتائج الدراسة أن كافة المؤسسات التي تم توزيع الاستبانة عليها تتمتع بقسم خاص لإدارة المخاطر، وتحرص على مشاركة المدققين الداخليين في نشاط هذا القسم. وأوصت الدراسة بأهمية استمرار المدققين بتقديم بلاغات دورية للإدارات في مؤسساتهم عن احتمال وقوع مخاطر.

–دراسة معارفي، وصالح، (2010)، بعنوان:" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر التي تواجهها البنوك عموماً والائتمان بشكل خاص، وما هي خطة التدقيق الداخلي ودور المدقق المصرفي في إدارة المخاطر وما هي المؤشرات التي يستخدمها المدقق لقياس حجم المخاطرة على أداء البنك، ولقد اعتمد البحث على أسلوب الدراسة النظرية من خلال الإطلاع على أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تناولت المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك في تعاملاتها ودور إدارة التدقيق الداخلي في اكتشافها وتسييرها وخطة المدقق البنكي في الحد منها، وهو ما أعتمده الباحثان

من كتب وبحوث ومقالات منشورة، ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نورد أهمها وهو ما يلي:

1- تنوع المخاطر المصرفية وتعد مخاطر الإئتمان الأكثر انتشاراً.

2- إن فهم المدقق لطبيعة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك.

3- يستطيع المدقق المصرفي على ضوء المخاطر الملازمة للبنك من إمكانية التقييم لمستوياتها وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية وطبيعة وتوقيت التدقيق المناسب.

- دراسة (Pagach & Warr, 2010) بعنوان:

The Effects of Enterprise Risk Management on Firm Performance".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني مبادئ إدارة المخاطر في الشركات الأمريكية على أدائها في المدى البعيد (Long Term Performance)، وذلك من خلال دراسة التغير في السمات المالية للأصول والأسواق التي تتعامل معها الشركات محل الدراسة منذ تبني هذه المبادئ. لتحقيق هذه الغاية تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إختيار عينة عشوائية مكونة من (106) شركات في الولايات المتحدة الأمريكية، ممن تعين موظف بلقب كبير المخاطر (Chief Risk Officer – CRO-). وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتبنى مبادئ إدارة المخاطر تشهد إنخفاض في تذبذب أسعار أسهمها. كما أظهرت النتائج إنخفاض تقلبات الأرباح في مثل هذه الشركات مقارنة مع مثيلتها من الشركات التي لا تعين كبير المخاطر (CRO) . ومن ناحية أخرى فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين قيمة الشركة وتذبذب الأرباح في ظل إستخدام مبادئ إدارة المخاطر. وعليه فقد أصت الدراسة بضرورة تعيين أو

إستحداث منصب كبير المخاطر في حال ارتفاع محفظة المخاطر الخاصة بالشركة، نظراً لإمكانية فرض نوع من السيطرة على مثل هذه المخاطر في حال وجود مثل هذه المنصب.

- دراسة (Al Matarneh, 2011)، بعنوان:

Factors Determining the Internal Audit Quality in Banks: Empirical Evidence from Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين جدارة المدقق والهدفية والأداء للمدقق الداخلي وجودة التدقيق الداخلي، كما هدفت إلى تحديد أهم العوامل المحددة لجودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتصميم استبانة وزعت على عينة من المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، إذ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وذلك بالرجوع إلى الكتب العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها: أن مستويات الأداء كانت بدرجة عالية يتبعها الجدارات ثم الهدفية. كما تبين أن هناك علاقة بين كل من الجدارات والهدفية والأداء للمدقق الداخلي وجودة التدقيق الداخلي.

- دراسة المدهون، (2011)، بعنوان: " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة. إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، إذ تم تطوير إستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية. حيث تم توزيعها على (50) مدقق داخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة. وتم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وإختبار مدى صحة فروضها. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.

2- إدراك المدقق لوجود نظام محكم لإعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.

3- إن تحديد المخاطر وإدارتها ليست من مهام المدقق الداخلي، حيث يقتصر دوره في هذا الشأن في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

- دراسة (Montgomery, 2012) بعنوان:

Auditors New Procedures for Detecting Frauds

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طريقة توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونيا والخروج بأساليب جديدة، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين السابقين والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة وبيان البرامج الأكثر في كشف الاحتيال في البيانات المالية، في الشركات الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- الطلب من المدقق القيام بتطوير النظام الرقابي بقدر الخطر من الاحتيال.

2- مطالبة المدقق بأسلوب أكثر شمول في عملية الفحص.

3- التركيز على الأخطار الناتجة من عدم السيطرة الكافية للرقابة الداخلية.

4- يطلب من المدقق في تغيير إجراءات التدقيق والوقت المحدد لهذه العملية.

- دراسة (2012) Change بعنوان:

"The Impact of: Reputation, Audit Contract Type, Tenure, Audit Fees and other Services on Auditors; Perceptions of Audit Quality".

ركزت هذه الدراسة على استقلالية المدقق وكذلك العلاقة ما بين سمعته ومدة العلاقة بينه وبين العميل ونوع عقد المدقق ومستوى الاعتماد على الأتعاب وأثرها على اتجاه المدقق لجودة المدقق والاستقلالية، تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال الإجابات التي تم تحصيلها من استبانة دراسة حالة وبعد مراجعة المعلومات في دراسة الحالة هذه بنى المدققون أحكامهم على أنه يمكن التحكم بنوعية الأعمال المراجعة المقدمة وأن خطر عدم استقلالية المدقق أصبح في تضاؤل حول نوعية خدمات التدقيق المقدمة. وأشارت نتائج الدراسة بأن اتجاه المدققين نحو جودة المدقق يتأثر بنوع العقد وأن خطر إعاقة استقلالية المدقق يصبح كبيرا في حال أصبح معتمدا على الشركة التي يعمل بها ماليا فيما يخص التلاعب في إصدار البيانات المالية للعميل فإن طول مدة علاقة المدقق مع العميل ونوع العقد ومستوى الاعتماد المالي للعميل على الشركة يؤثر على احتمالية اكتشاف تلاعب في البيانات.

- دراسة (David, 2013)، بعنوان:

United Kingdom's Framework Approach to Auditor Independence and commercialization of the Accounting Profession

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح في المملكة المتحدة بخصوص استقلالية المدقق والمتاجرة باستخدام الأتعاب في مهنة مراجعة الحسابات. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- التزام المحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة بقواعد السلوك المهني، والنزاهة والموضوعية والاستقلال، بعد أن وجهت الانتقادات إلى مهنة مراجعة الحسابات، وكذلك القضايا المرفوعة ضد مراجعي الحسابات أمام المحاكم.

2- أن الإطـار المقتـرح يتطلـب تغييـر المفـاهيم المتعلقـة بالاسـتقلال بنظـام مـرن لتقـديم أفضـل الخدمات للعملاء.

3- أن الإطار المقترح لم يتطرق إلى موضوع الخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى لهم.

4- بينت هذه الدراسة أهمية بناء نظام للسلوك المهني المتعلق بالاستقلال والحياد للمراجعين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بما يلي:

1- بالرغم من اهمية الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، إلا أنها لم تتفق فيما بينها على مجموعـة الآليـات والمتغيـرات التـي مـن شـأنها توضـيح دور المـدقق الـداخلي فـي تحسـين إدارة المخاطركما تتناولها وتعرضها هذه الدراسة.

2- ركزت اغلب الدراسات السابقة على الإطار العام للتدقيق الداخلي والمفاهيم المتعلقة بها في حين تناولت هذه الدراسة توضيح دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة بصفة عامة والشركات المساهمة الكويتية بصفة خاصة.

3- تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من أعمال الشركات المساهمة العامة الكويتية، وهو المدقق الداخلي ومدى الإهتمام بموضوع إدارة المخاطر. ونظرا لقلة الدراسات الكويتية تحديداً في هذا الموضوع، فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

4- انطلاقاً من أهمية التدقيق الداخلي الذي يعد أحد ركائز العمل في الشركات المساهمة العامة الكويتية، فان الدراسة الحالية تأتي لتوجيه العمليات المحاسبية نحو النجاح من خلال فحص وتقويم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه إستراتيجيتها بشكل صحيح.

5- أن هذه الدراسة سوف تطبق في البيئة الكويتية وتحديدا في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وبالتالي فهي من أوائل الدراسات في هذا المجال في دولة الكويت، وإن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية ومنها ما كان في بيئات أجنبية، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت(على حد علم الباحث).

6- بنيت هذه الدراسة على مفهوم يمكن الإستفاده منه لتطوير دور المدقق في تحسين إدارة المخاطر في الشركات الكويتية، كما ان تركيز هذه الدراسة على جانب حيوي وهو إدارة المخاطر، وبالتالي المساهمة في زيادة وعي المدققين والعاملين في الشركات المساهمة الكويتية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، التي من شانها أن تساهم في إتخاذ قرارات عقلانية تصب في مصلحة الشركة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة الدراسة

3-4 صدق وثبات الأداة

3-5 أساليب التحليل الإحصائي

3-6 أساليب جمع البيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في هذه الشركات، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة الحالية والخروج بالتوصيات.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت والبالغ عددها 180 شركة، (التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة، النشرة السنوية لعام 2014). أما عينة الدراسة فتتكون من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، حيث تم اختيار عينة قصدية ممثلة من كل شركة من الشركات التي تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وليصبح العدد الموزع حوالي (180) استبانة. وقد استرد الباحث (148) استبانة وبنسبة (82.2%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وبعد أن تم فرز

الاستبانات تم استبعاد (5) استبانات منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين، وبذلك استقرت العينة على (143) مستجيباً، وبنسبة (79.4%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، ويوضح الجدول رقم (3-1) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الفئة	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية	180	%100	148	%82.2	143	%79.4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نسبة الردود.

3-3 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير استبانة غطت فرضيات الدراسة، حيث تم توزيعها على مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية. والملحق رقم (1) يبين نموذج الاستبانة.

كما قام الباحث بتحليل مضمون الكتب والدوريات والأبحاث، وذلك لتحديد مضمون المتغيرات المعتمدة في الدراسة، وكما وردت في هذه المصادر، من خلال فئات ووحدات التحليل المختلفة للمادة المكتوبة، والمستخدمة في الكتب وذلك من اجل نقل المضامين والأفكار والمعاني.

3-4 صدق وثبات الأداة

تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة والاختصاص بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، حيث تم الأخذ بالمقترحات والتوصيات الواردة منهم حول عباراتها، وتم التعديل وفقا لأرائهم. والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي استبانة الدراسة.

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية سيتم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب اختبار كرونباخ ألفا (82.6 %) وهي نسبة ممتازة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، إذ إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي 60%. ويوضح الجدول رقم (3-2) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة (Sekaran, 2010, p:268).

الجدول (3-2)

قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
1-8	الاستقلالية والحيادية	% 79.5
9-16	الكفاءة المهنية	% 83.9
17-23	التأهيل العلمي والعملي	% 78.8
24-30	المسؤولية القانونية	% 81.2
31-48	تحسين إدارة المخاطر	% 82.9
1-48	**المعدل العام للثبات**	**% 82.6**

وفيما يتعلق بالحدود التي سوف تعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة المقياس فسوف يحدد الباحث ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع) بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5−1)/3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي: (Sekaran, 2010)

المنخفض من (1)− (2.33).

المتوسط من (2.34) – (3.67).

المرتفع من (3.68) - (5).

3-5 أساليب التحليل الإحصائي

بعد أن تمت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) ثم تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1− مقاييس النزعة المركزية: وتشمل

– الوسط الحسابي Mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري Standard Deviation: لقياس وبيان درجة أنحراف وتشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة، حيث أن قيمة الانحراف المعياري القليلة تعني أن أنحراف وتشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

2- **الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics**، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

3- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)** وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع وهو تحسين إدارة المخاطر.

4- **اختبار كرونباخ ألفا:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3-6 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

1- البيانات الثانوية:

وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من اجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

أ- كتب المحاسبة والتدقيق وخاصة التي تبحث في التدقيق وصفات مدقق الحسابات الداخلي وإدارة المخاطر.

ب- الإحصاءات الرسمية والأدلة والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ج- المواد العلمية التي تبحث في التدقيق وصفات مدقق الحسابات الداخلي وإدارة المخاطر.

د- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.

هـ- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة الحالية.

2- البيانات الأولية:

وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطوير استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، حيث غطت كل منها كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 خصائص عينة الدراسة

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن انتهت عملية جمع المعلومات اللازمة للدراسة الحالية من خلال أداتها، تم إدخال تلك البيانات والمعلومات إلى جهاز الحاسوب لأغراض المعالجة والتحليل.

وقد تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات عينة الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وكما يلي:

4-1 خصائص عينة الدراسة

لقد تم اختيار مجموعة من العوامل الديموغرافية للمستجيبين من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، مثل (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية). وذلك من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة من المجتمع، ويبين الجدول رقم (4-1) خصائص أفراد العينة.

الجدول (4-1)

خصائص أفراد عينة الدراسة

الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة%
العمر	25 سنة فأقل	10	%7.0
	26- 35 سنة	49	%34.3
	36-45 سنة	30	%21.0
	46 – 55 سنة	11	%7.7
	56 سنة فأكثر	43	%30.1
المؤهل العلمي	دبلوم	9	%6.3
	بكالوريوس	114	%79.7
	ماجستير	17	%11.9
	دكتوراه	3	%2.1
سنوات الخبرة في التدقيق	5 سنوات فأقل	36	%25.2
	6-10 سنوات	34	%23.8
	11-15 سنة	35	%24.5
	16 سنة فأكثر	38	%26.6
الشـــــــهادات المهنية	Chartered Financial Analyst CFA (المحلل المالي المعتمد)	8	%5.6
	Certified Information Systems Auditor CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد)	6	%4.2
	Certified Management Accountant CMA (شـــهادة المحاســب الإداري المعتمد)	6	%4.2
	Certified Public Accountant CPA (المحاسب القانوني المعتمد)	5	%3.5
	Certified Internal Auditor CIA (المدقق الداخلي المعتمد)	2	%1.4
	لايحمل شهادة	116	%81.1
المجموع		**143**	**%100**

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق (4-1) ما يلي:

أولا: العمر: إن أعمار النسبة الأعلى من عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المبحوثة، يتركزون في الفئة التكرارية (26– 35 سنة) وشكلوا ما نسبته 34.3% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (56 سنة فأكثر)، وشكلوا ما نسبته 30.1% من إجمالي حجم العينة، ثم الفئة التكرارية (36–45 سنة) وشكلوا ما نسبته 21.0% من إجمالي العينة، ثم الفئة التكرارية (46 – 55 سنة) وشكلوا ما نسبته 7.7% من إجمالي العينة، وأخيرا جاءت الفئة التكرارية (25 سنة فأقل) وشكلوا ما نسبته 7.7% من إجمالي العينة المبحوثة. ويفسر الباحث هذه النتائج إن التوزيع المتقارب لأعمار عينة الدراسة المبحوثة أن هذه مهنة المحاسبة يتوفر فيها عنصر الاستمرارية في الإقبال عليها من مختلف الفئات العمرية.

ثانيا: المؤهل العلمي: إن اغلب عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، حيث بلغت النسبة 79.7% من حجم العينة المبحوثة، ثم جاء حملة شهادة الماجستير وشكلوا ما نسبته 11.9% من حجم العينة المبحوثة، ثم جاء حملة شهادة الدبلوم وشكلوا ما نسبته 6.3% من حجم العينة، وتضمنت العينة أيضا ثلاثة مستجيبين من حملة شهادة الدكتوراه وبنسبة بلغت 2.1%. من حجم العينة المبحوثة. ويمكن القول أن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لمدققي الحسابات الداخليين يعتبر مطلبا ضرورياً، سيما وان العمل في الشركات المساهمة يستدعي الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل هؤلاء للتعامل مع مختلف القضايا والحالات المحاسبية والتدقيقية التي تواجههم أثناء العمل.

ثالثا: سنوات الخبرة: هناك تقارب في توزيع سنوات الخبرة على عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المبحوثة، وجاءت الفئة التكرارية الرابعة والتي تشمل الذين تزيد سنوات خبرتهم عن (16 سنة فأكثر)، حيث بلغ عددهم 38 مستجيباً وبنسبة

26.6% من إجمالي العينة، وشكل المستجيبون الذين يملكون خبرة 5 سنوات فأقل نسبة 25.2 % من إجمالي العينة، وشكل الذين يملكون خبرة ما بين (11–15 سنة) ما نسبته 24.5% من إجمالي العينة، وأخيرا جاء الذين يملكون خبرة (6– 10 سنوات) ما نسبته 23.8% من إجمالي حجم العينة المبحوثة. وهذا مؤشر على أن خبرة هؤلاء المدققين جيدة، حيث تمنحهم ميزة ايجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المحاسبية والتدقيقية بطريقة مهنية كبيرة.

رابعا: الشهادات المهنية: أن اغلب عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق، حيث بلغ عدد المستجيبين الذين لا يحملون أي تأهيل مهني 116 مستجيباً وبنسبة 81.1% من حجم العينة. في حين بلغ عدد الذين يحملون شهادة CFA Chartered Financial Analyst (المحلل المالي المعتمد) فقط 8 مستجيبين وبنسبة 5.6% من حجم العينة، فيما بلغ الذين يحملون شهادة CISA Certified Information Systems Auditor (مدقق نظم المعلومات المعتمد) 6 مستجيبين فقط وبنسبة 4.2 % من حجم العينة، ونفس النسبة كانت للذين يحملون شهادة CMA Certified Management Accountant (شهادة المحاسب الإداري المعتمد) فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة Certified Public Accountant CPA (المحاسب القانوني المعتمد) ما نسبته 3.5% من حجم العينة، وشكل المستجيبون الذين يحملون شهادة Certified Internal Auditor CIA (المدقق الداخلي المعتمد) ما نسبته 1.4% من حجم العينة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تحتاج إلى تأهيل مهني لأن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على العمل كمدققي حسابات داخليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها المتعلقة بدور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، والجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الدراسة. والتي كانت على النحو التالي:

أولا: النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة

جدول (4-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة

ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
1	الاستقلالية والحيادية	3.770	.2511	2	مرتفع
2	الكفاءة المهنية	3.731	.2539	4	مرتفع
3	التأهيل العلمي والعملي	3.764	.2381	3	مرتفع
4	المسؤولية القانونية	3.837	.2880	1	مرتفع
	المتغيرات مجتمعة	**3.774**	**مرتفع**		

يشير الجدول (4-2) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية. وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة

العامة الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ومن أجل التعرف على هذا الأثر بشكل مفصل ولكل متغير مستقل على حده فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

1- النتائج المتعلقة بمتغير الاستقلالية والحيادية

جدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الاستقلالية والحيادية

ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدور
1	قيام المدقق الداخلي بتأدية الأعمال بنزاهة وتجرد من أي تحيز وتعارض في المصالح	3.818	.6568	4	مرتفع
2	تمتع المدقق الداخلي باستقلال فكري وحياد في جميع ما يتعلق بالأعمال المنوطه بهم	3.461	.6475	8	متوسط
3	حصول المدقق الداخلي على مكافآت مالية إضافية عن المكافأة التي يحصل عليها	3.881	.5873	3	مرتفع
4	تجنب المدقق الداخلي العلاقات التي قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى	3.734	.7311	6	مرتفع
5	حرص المدقق الداخلي على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية	3.986	.4891	1	مرتفع
6	حصول المدقق الداخلي على الدعم الكافي من إدارة الشركة للقيام بأعماله على الوجه الأكمل	3.580	.6756	7	متوسط
7	تغليب المدقق الداخلي مصلحة الشركة على مصالحه الفردية	3.909	.5426	2	مرتفع
8	تقديم المدقق الداخلي المعلومات إلى إدارة الشركة بعدالة	3.790	.8209	5	مرتفع
	الاستقلالية والحيادية	**3.770**			**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4–3) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير الاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، وقد جاءت فقرة " حرص المدقق الداخلي على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.986) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه "تمتع المدقق الداخلي باستقلال فكري وحياد في جميع ما يتعلق بالأعمال المنوطه بهم " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمتغير الاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

2– النتائج المتعلقة بمتغير الكفاءة المهنية

جدول (4– 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكفاءة المهنية

ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدور
9	تمتع المدقق الداخلي بقدرة على تحسين العمل وإتقانه	3.804	.6740	3	مرتفع
10	امتلاك المدقق الداخلي الدراية التامة والمعرفة الجيدة بأعمال التدقيق	3.776	.6860	4	مرتفع
11	قدرة المدقق الداخلي على تطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية	3.636	.8009	6	متوسط
12	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية	3.461	.6475	8	متوسط
13	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على أداء مسئولياته	3.881	.5873	2	مرتفع

	المهنية بكفاءة وإخلاص				
14	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل	3.727	.7428	5	مرتفع
15	حصول المدقق الداخلي على دورات داخلية أو خارجية	3.979	.5100	1	مرتفع
16	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على تأدية مسئولياته المهنية على أكمل وجه	3.587	.6851	7	متوسط
الكفاءة المهنية		**3.731**	**مرتفع**		

يُظهر الجدول رقم (4-4) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.979) و(3.461). وقد جاءت فقرة " حصول المدقق الداخلي على دورات داخلية أو خارجية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.979) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " امتلاك المدقق الداخلي قدرة على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمتغير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.731).

3- النتائج المتعلقة بمتغير التأهيل العلمي والعملي

جدول (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التأهيل العلمي والعملي

ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدور
17	امتلاك المدقق الداخلي المؤهل العلمي المناسب	3.909	.5426	1	مرتفع
18	امتلاك المدقق الداخلي الخبرة الفنية المناسبة التي تؤهله للقيام بهذه المهنة	3.790	.8209	4	مرتفع
19	تعلم المدقق الداخلي للبرامج الدراسية المنظمة	3.811	.6708	3	مرتفع
20	اهتمام المدقق الداخلي بالتدريب العملي حتى يتمكن من ممارسة المهنة بسهولة	3.776	.6860	6	مرتفع
21	قدرة المدقق الداخلي على إيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته العملية	3.783	.6622	5	مرتفع
22	قدرة المدقق الداخلي على التعامل مع الأساليب الحديثة في مجال التدقيق	3.818	.6460	2	مرتفع
23	قدرة المدقق الداخلي على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية	3.461	.6475	7	متوسط
	التأهيل العلمي والعملي	**3.764**	**مرتفع**		

يُظهر الجدول رقم (4-5) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.909) و(3.461). وقد جاءت فقرة " امتلاك المدقق الداخلي المؤهل العلمي المناسب " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.909) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " قدرة المدقق الداخلي على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات

التي تفرضها المعايير الدولية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمتغير التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.764).

4- النتائج المتعلقة بمتغير المسؤولية القانونية

جدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المسؤولية القانونية

ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الدور
24	معرفة المدقق الداخلي بقوانين الشركات وأسواق المال والمحاسبة والتدقيق	3.881	.5751	4	مرتفع
25	وجود القوانين والتشريعات التي توضح حقوق المدقق الداخلي وواجباته	3.748	.7549	6	مرتفع
26	وضوح حقوق المدقق الداخلي على الشركة وواجباته تجاهها	4.007	.4518	1	مرتفع
27	التزام المدقق الداخلي بالقوانين والتشريعات القانونية النافذة في الشركة	3.622	.6900	7	متوسط
28	اعتماد المدقق الداخلي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	3.902	.5479	2	مرتفع
29	تقيد المدقق الداخلي بإجراءات عمل واضحة ومكتوبة	3.811	.8387	5	مرتفع
30	تمتع المدقق الداخلي بصلاحيات كافية للقيام بواجبات مهنة التدقيق	3.888	.7229	3	مرتفع
	المسؤولية القانونية	**3.837**			**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4-6) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير المسؤولية القانونية للمدقق الداخلي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين

(4.007) و(3.622). وقد جاءت فقرة " وضوح حقوق المدقق الداخلي على الشركة وواجباته تجاهها " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.007) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " التزام المدقق الداخلي بالقوانين والتشريعات القانونية النافذة في الشركة " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.622) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمتغير المسؤولية القانونية للمدقق الداخلي قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.837).

ثانيا: النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: تحسين إدارة المخاطر

جدول (4− 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تحسين إدارة المخاطر

ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
يسهم المدقق الداخلي في					
31	تحديد المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات بديلة لمواجهتها	3.643	.7997	13	متوسط
32	تحليل المخاطر الإستراتيجية المتمثلة بالأسواق والمنتجات والمنافسين	3.440	.6459	17	متوسط
33	تقديم تقارير رقابية دورية لمجلس الإدارة حول الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر	3.860	.5515	5	مرتفع

34	إجراء تعديلات ملائمة على سياسات إدارة المخاطر بصورة دورية بما يتناسب مع استراتيجياتها الحالية والبديلة	3.748	.6865	9	مرتفع
35	تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر بالاستعانة بمستشارين ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر	3.993	.4195	1	مرتفع
36	المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد	3.517	.7106	14	متوسط
37	تحديد المخاطر وابتكار التقنيات وطرق التحكم في هذه المخاطر ضمن إستراتيجيات بديلة	3.510	.5289	15	متوسط
38	متابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية لإدارة المخاطر	3.958	.3729	2	مرتفع
39	متابعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في إدارة المخاطر	3.909	.4880	3	مرتفع
40	تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخالفات التي قد تواجه إدارة المخاطر	3.650	.6308	12	متوسط
41	تقييم كيفية تصور وتوقع الإدارة وتجاوبها مع التغيرات ذات الطبيعة السوقية والتي تؤثر على سمعة الشركة	3.776	.6652	8	مرتفع
42	تحديد وتقييم وإدارة الأحداث المحتمل حدوثها لإدارة المخاطر ومراقبتها	3.908	.4880	4	مرتفع
43	تقديم التوصيات المناسبة لتحسين العمليات وتطويرها	3.692	.6078	11	مرتفع
44	مساعدة الإدارة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة	3.839	.5648	6	مرتفع
45	تحديد سياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على إدارة المخاطر التقيد بها بما يتوافق مع التعليمات ومعايير التدقيق ذات الصلة	3.706	.6372	10	مرتفع
46	أخطار الإدارة عن أي تطورات قد تطرأ وتؤثر على إستراتيجية إدارة المخاطر	3.783	.5830	7	مرتفع
47	اتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة	3.489	.6376	16	متوسط

48	تحسين السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل إعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات	3.412	.5853	18	متوسط
تحسين إدارة المخاطر		**3.712**	**مرتفع**		

يُظهر الجدول رقم (4-7) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص المتغير التابع: تحسين إدارة المخاطر والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.993) و(3.412). وقد جاءت فقرة " يسهم المدقق الداخلي في تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر بالاستعانة بمستشارين ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.993) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يسهم المدقق الداخلي في تحسين السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل إعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.412) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمتغير التابع: تحسين إدارة المخاطر قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.712).

3–3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسة:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4–8) ما يلي:

الجدول رقم (4–8)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	B معامل الانحدار	df درجات الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية	.374	.140	5.597	2.479	4 138 142	.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) وقيمة F الجدولية 1.667.

يوضح الجدول رقم (4–8) دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وتبين أن قيمة F المحسوبة هي (5.597) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.667)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000)، كما بلغ معامل الارتباط R (.374) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.140)،

كما بلغت قيمة درجة التأثير B (2.479) إشارة إلى اتجاه ايجابي بين المتغير المستقل والتابع، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود أثر للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

1–اختبار الفرضية الأولى: وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4–9) هذه النتائج.

جدول رقم (4–9)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر الاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية	.343	.118	14.778	2.721	0.000

- يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671

يوضح الجدول رقم (4–9) أثر الاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (14.778) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم

التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.343) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.118). كما بلغت قيمة درجة التأثير B (2.721) إشارة إلى اتجاه ايجابي بين المتغير المستقل والتابع، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود أثر للاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية ".

2-اختبار الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-10) هذه النتائج:

جدول رقم (4-10)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية	.350	.122	15.140	2.722	0.000

- يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4–10) أثر الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (15.140) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.350) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.122). كما بلغت قيمة درجة التأثير B (2.722) إشارة إلى اتجاه ايجابي بين المتغير المستقل والتابع، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود أثر للكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية ".

3–اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للتأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4–11) هذه النتائج:

جدول رقم (4–11)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية	.204	.042	14.939	3.019	0.000

- يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4–11) أثر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (14.939) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.204) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.042). كما بلغت قيمة درجة التأثير B (3.019) إشارة إلى اتجاه ايجابي بين المتغير المستقل والتابع، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود أثر للتأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية ".

4–اختبار الفرضية الرابعة:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للمسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4−12) هذه النتائج.

جدول رقم (4−12)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الرابعة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر المسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية	.050	.002	19.644	3.416	0.000

- يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4−12) أثر المسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (10.93) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.050) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.002). كما بلغت قيمة درجة التأثير B (3.416) إشارة إلى اتجاه ايجابي بين المتغير المستقل والتابع، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود أثر للمسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية ".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة المبحوثة في الاستبانة والتحليل بما يلي:

5-1 النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود أثر للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. كما تبين أن المتوسطات الحسابية لمستوى دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع وجاء متغير المسؤولية القانونية، ثم متغير الاستقلالية والحيادية، ثم متغير التأهيل العلمي والعملي، وأخيرا متغير الكفاءة المهنية.

وتبين من النتائج أيضا أن المدقق الداخلي يسهم في تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر بالاستعانة بمستشارين ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي لإدارة

المخاطر، وهو حريص على متابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية ومتابعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في إدارة المخاطر، كذلك تبين أن المدقق الداخلي يسهم في تحديد وتقييم وإدارة الأحداث المحتمل حدوثها لإدارة المخاطر ومراقبتها مع تقديم تقارير رقابية دورية لمجلس الإدارة حول الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Staciokas & Rupsys, 2005) التي توصلت إلى إن أحد أشكال إدارة المخاطر والمقترح من قبل لجنة دعم المنظمات (COSO) هو إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، وان الوظائف الحديثة للمراجعة الداخلية تسمح بالتدخل في عملية إدارة المخاطر. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة المدهون، (2011) التي توصلت إلى وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، وإن تحديد المخاطر وإدارتها ليست من مهام المدقق الداخلي، حيث يقتصر دوره في هذا الشأن في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- وجود أثر للاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وأن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بهذا المتغير قد جاءت بمستوى مرتفع، وتبين من النتائج أيضا حرص المدقق الداخلي على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية وتغليبه مصلحة الشركة على مصالحه الفردية، كذلك تبين أهمية حصول المدقق الداخلي على مكافآت مالية إضافية عن المكافأة التي يحصل عليها، وقيامه بتأدية الأعمال بنزاهة وتجرد من أي تحيز وتعارض في المصالح. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (

David, 2013) والتي خلصت إلى أهمية بناء نظام للسلوك المهني المتعلق بالاستقلال والحياد للمراجعين. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (2012) Change التي أشارت بأن اتجاه المدققين نحو جودة المدقق يتأثر بنوع العقد وأن خطر إعاقة استقلالية المدقق يصبح كبيرا في حال أصبح معتمدا على الشركة التي يعمل بها ماليا فيما يخص التلاعب في إصدار البيانات المالية للعميل. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Houston & Richard, 2009) التي بينت إن نموذج مخاطر المراجعة والذي يربط بين كل من مخاطر الاكتشاف والملازمة والرقابة والذي ينتج عنه إبداء المدقق رأيا غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة وبشكل جوهري، بينما المخاطر المرتبطة بأعمال المدقق تظل قائمة وتهدد المدقق حتى في حال إبدائه رأيا مناسبا يتطابق مع المعايير المتبعة للتدقيق، وهذه المخاطر ليس بالضرورة أن يكون أثرها ماديا، فيمكن أن يؤثر على السمعة المهنية لمكتب المراجعة جراء رفع الدعاوي القضائية من الأطراف المهتمة بالتقارير المالية للتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

2- وجود أثر للكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وأن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بهذا المتغير قد جاءت بمستوى مرتفع، وتبين من النتائج أيضا أهمية حصول المدقق الداخلي على دورات داخلية أو خارجية، وامتلاكه قدرة على أداء مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص، كذلك تبين أهمية تمتعه بقدرة على تحسين العمل وإتقانه وامتلاكه الدراية التامة والمعرفة الجيدة بأعمال التدقيق. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة معارفي، وصالح، (2010) التي توصلت إلى أهمية فهم المدقق لطبيعة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك.

3- وجود أثر للتأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وأن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بهذا المتغير قد جاءت بمستوى مرتفع، وتبين من النتائج أيضا أهمية امتلاك المدقق الداخلي المؤهل العلمي المناسب وتعزيز قدرته على التعامل مع الأساليب الحديثة في مجال التدقيق وتعلمه للبرامج الدراسية المنظمة، فضلا عن أهمية امتلاك المدقق الداخلي الخبرة الفنية المناسبة التي تؤهله للقيام بهذه المهنة. وتتعارض مع نتيجة دراسة الرمحي (2004) التي توصلت إلى انه لا تتوفر الكفاءات والتأهيل العلمي اللازم لتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية والكفاءات الحالية بحاجة إلى تطوير وتأهيل.

4- وجود أثر للمسؤولية القانونية للمدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وأن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بهذا المتغير قد جاءت بمستوى مرتفع، وتبين من النتائج أيضا أهمية وضوح حقوق المدقق الداخلي على الشركة وواجباته تجاهها واعتماده على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة فضلا عن أهمية تمتع المدقق الداخلي بصلاحيات كافية للقيام بواجبات مهنة التدقيق معززة بمعرفته بقوانين الشركات وأسواق المال والمحاسبة والتدقيق. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Zwaan & Subramaniam, 2009) والتي أظهرت أن هناك مشاركة عالية في إدارة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، وأن المدققين الداخليين يحرصون على تقديم بلاغات دورية للإدارات في مؤسساتهم عن احتمال وقوع مخاطر.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات للشركات المساهمة العامة الكويتية، وهذه التوصيات هي:

أولا: التأكيد على أهمية الاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي وقيامه بالإجراءات التنظيمية والخطوات والأساليب المدروسة للخروج برأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية ومدى كفاءة إدارة المخاطر، وذلك لتأثيرها المباشر في تحسين إدارة المخاطر، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

1- التأكيد على أهمية تمتع المدقق الداخلي باستقلال فكري وحياد في جميع ما يتعلق بالأعمال المنوطه به.

2- ضرورة حصول المدقق الداخلي على الدعم الكافي من إدارة الشركة للقيام بأعماله على الوجه الأكمل.

3- الحرص على تجنيب المدقق الداخلي العلاقات التي قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى

4- التأكيد على أهمية قيام المدقق الداخلي بتقديم المعلومات إلى إدارة الشركة بعدالة.

ثانيا: التأكيد على أهمية قيام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالتحقق من مدى كفاءة المدقق الداخلي ومدى التزامه بالمعايير المهنية لتأثيرها في تحسين إدارة المخاطر، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

1- إتاحة الفرصة للمدقق الداخلي لامتلاك قدرات إضافية للتقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية.

2- العمل على تحسين الأطر التي تؤدي إلى امتلاك المدقق الداخلي قدرات على تأدية مسئولياته المهنية على أكمل وجه.

3- التأكيد على أهمية تحسين قدرات المدقق الداخلي على تطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.

4- مساعدة المدقق الداخلي على امتلاك قدرات أكبر على استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل.

ثالثا: التأكد من توفر التأهيل العلمي والعملي لدى لمدقق الداخلي والذي يؤهله للقيام بأعمال التدقيق وايلاء هذا الجانب الأهمية التي يستحقها كونها على علاقة مباشرة في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

1- تعزيز قدرات المدقق الداخلي على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية.

2- توجيه اهتمام المدقق الداخلي بالتدريب العملي حتى يتمكن من ممارسة المهنة بسهولة.

3- تنمية قدرات المدقق الداخلي على إيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته العملية.

4- التأكيد على ضرورة امتلاك المدقق الداخلي الخبرة الفنية المناسبة التي تؤهله للقيام بهذه المهنة.

رابعا: تعزيز الجوانب المتعلقة بالمسؤولية القانونية للمدقق الداخلي وضرورة مشاركته في إقرار المهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات الخاصة بإدارة المخاطر وفي إقرار إستراتيجيتها لكونها تؤثر في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

1- التزام المدقق الداخلي بالقوانين والتشريعات القانونية النافذة في الشركة.

2- التأكيد على أهمية وجود القوانين والتشريعات التي توضح حقوق المدقق الداخلي وواجباته.

3- ضرورة تقيد المدقق الداخلي بإجراءات عمل واضحة ومكتوبة.

4- منح المدقق الداخلي الفرصة الكافية لزيادة المعرفة بقوانين الشركات وأسواق المال والمحاسبة والتدقيق.

خامسا: الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المستقبلية في مجال الدراسة الحالية، لكونها يمكن أن تسهم في إثراء هذا الموضوع، ولذا يقترح الباحث التوجهات التالية لدراسات مستقبلية:

1- التوافق بين معايير التدقيق الداخلية ومعايير التدقيق الخارجية لتحسين إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الكويتية.

2- دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرفية.

3- دور المدقق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في قطاع التامين.

سادسا: قيام الشركات بتأهيل وتزويد المدققين الداخليين لديها بالشهادات المهنية اللازمة في المحاسبة والتدقيق لمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء الرقابة الداخلية لدورها في تحسين إدارة المخاطر في هذه الشركات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

-أبو هيبة، حامد طلبة محمد (2011) أصول المراجعة، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- احمد، محمد علي، (2009). تطوير قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة، (33)، (1)، 157-204.

- بلعجوز، حسين، (2005)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي 6-7 يناير 2005.

-التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة، النشرة السنوية لعام 2014.

- جمعة، أحمد، (2013)، " المدخل إلى التدقيق الحديث "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-خان، طارق الله وحبيب، أحمد.(2001). إدارة مخاطر -تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة عمل رقم (5)، جدة، السعودية، البنك الإسلامي للتنمية.

- خريسات، حمدان، (2010)، **التدقيق الداخلي للشركات**، الطبعة الثانية، دار الآفاق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-الخطيب، سمير. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج علمي وتطبيق عملي، الإسكندرية، منشأة المعارف.

– دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2012/2011.

– دهمش، نعيم، (2004) " أين نحن من التدقيق الإداري "، **مجلة المدقق**، عمان: الأردن، (1) (23)، 8–36.

–ديوان المحاسبة الكويتي، (2014) دليل التدقيق العام، إدارة التدريب والمنظمات الدولية.

– دهمش، نعيم، وأبوزر، عفاف (2005). الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية، تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، عمان، الأردن، ص3–26.

– الذنيبات، علي عبدالقادر، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

– الرحاحله، محمد ياسين، (2005)، فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد، (1)، العدد 1. ص56–71.

– الرمحي، زاهر، (2004)، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

– سلامة، مصطفى صالح، (2010)، "مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.

- سواد، زاهرة توفيق، (2009) مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- السوافيري، فتحي، ومحمد، سمير، ومصطفى، محمود، (2012)، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

- السويطي موسى، (2006)، " تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلال التدقيق"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية.

- شواربي، عبد الحميد، وعبد الحليم، احمـــــد، (2008)، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشاة المعارف، الإسكندرية.

- الصبان سمير، وجمعة، إسماعيل، والسوافيري، فتحي، (2006)، " الرقابة والمراجعة الداخلية، مدخل نظري تطبيقي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

- عبداللاه، محمد، (2004)، "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، (8)، (2)، 252-271.

- عبد الله، تامر فايق يعقوب، (2011)، تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، عمان.

- عبدالله، خالد أمين، (2010)، " علم تدقيق الحسابات"، الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- عبد الله، شاهين علي، (2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول بعنوان: (الاستثمار والتمويل في فلسطين)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

- عبد المغني، فضل، (2003)، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان.

- عرار، شادن. (2009). مدى التزام مدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- عقل، مفلح، (2006)، وجهات نظر مصرفية: الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

- العمري، أحمد، وعبدالمغني، عبدالفتاح، (2006)، " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. (2)، (3)، 346-361،

- عوض، أمال محمد، (2004)، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة، **مجلة المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا**، أكاديمية المدينة، (18) (14)، 16-21.

- فهمي، أحمد، (2010)، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

- القبطان، محمد، (2006)، "قواعد المراجعة في أعمال البنوك"، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة.

-الكراسنة، ابراهيم. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

– لطفي، أمين السيد، (2005)، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

– المدلل، يوسف، (2007)، " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة.

– المدهون إبراهيم، (2011)،" دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، قطاع غزة ، فلسطين.

– المطارنة، غسان، (2009)، "تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

– معارفي، فريدة، وصالح، مفتاح، (2010)، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر– الواقع والآفاق، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة.

– المومني، منذر، وشويات، زياد، (2007) قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، **مجلة المنارة**، جامعة أل البيت، المفرق، الأردن، (14) (1)، 141–174.

– الميداني، محمد أمين، (2002) أسواق رأس المال، المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال.

– نجار، فريد راغب، (2010)، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

–النشرة السنوية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2014

– النونو، كمال، (2009)، " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

– هندي، منير إبراهيم، (2013)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

–هوشيار، معروف، (2003)، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

–الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة. (2007). http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm

– ياسين، حازم، (2003)، "دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات"، ورشة عمل حول الإفصاح المحاسبي والإفصاح لهيكل الشركات في مصر.

المراجع باللغة الانجليزية

- Al Matarneh, Ghassan. F, (2011), “Factors Determining the Internal Audit Quality in Banks: Empirical Evidence from Jordan”, **International Research Journal of Finance and Economics**, Vol.73, PP. 110-119.

- Chang M., (2012), “**The Impact Of Reputation, Audit Contract Type, Tenure, Audit Fees And Other Services On Auditors; Perceptions Of Audit Quality**”, The University Of Western Australia, Australia, Nedland, W. A 6906.

- Housten, W. & Richard, F. (2009). the effects of fee pressure and client risk on audit seniors, time budget decisions, Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, (18), (2), 70-86.

- David, S, (2003), United Kingdom's Framework Approach to Auditor Independence and commercialization of the Accounting Profession, **Accounting Forum**, (28), (3), 99–118.

- Fawzy, S. (2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper, Egypt, **The Egyptian Center for Economic Studies**. (82). 6-7.

-Gleason, James T. (2010). **Risk: The New Management Imperative in Finance,** Bloomberg Press, Princeton, New Jersey.

-Montgomery, G. (2012), Auditors New Procedures for Detecting Frauds, **Managerial Auditing Journal**, (21), (3), 224-231.

- KPMG, (1999), The Financial Statement Audit - Why a New Age Requires an Evolving Methodology, KPMG’s Assurance and Advisory Services Center. KPMG LLP, the U.S.A Member Firm of KPMG International, a Swiss Association, All rights reserved 10758 atl, pp: 1-20.

-Pagach P. Donald,& Warr S. Richard,(2010),” The Effects of Enterprise Risk Management on Firm Performance". **Journal of Social Science research,** Available on line at,

papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1155218, accessed on 30/4/2015.

- Rahahleh, Walid., (2010) , **Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences,** Al-alBayt, University Mafraq-Jordan, ISSN 1450-2887 Issue 20, PP:162-181, On line Available :http://www.eurojournals.com

- Rezaee Z. (2009) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", **Managerial Auditing Journal**, (19), (1), 134-148.

-Santomero W. & Babbel, G. (2014) .Financial Markets, Instruments & Institutions, Mc Graw-Hill, New York.

-Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion. (2012). **Financial Institutions Management :A Risk Management Approach**, McGraw-Hill, New York.

- Schneider, algerie, (2009), The Roles of Internal Audit in Complying with the Sarbanes - Oxley Act , **International Journal of Disclosure and Governance** , Vol. 6, 1, PP:69-79 ,

- Sekaran, U. (2010), **Research Methods For Business, A Skill-Building Approach.** John Wiley and Sons Inc, New York.

- Selim, Kim, Woodward, Sara. And Allegrini, Mark, (2009), Internal Auditing and Consulting Practice: A Comparison Between UK/Ireland and Italy, **International Journal of Auditing** .Vol, 13, PP: 9-25.

- Staciokas, Romas, &, Rupsys, Rolandas,(2005),” Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management” , Kaunas University of Technology, **Engineering Economics Scientific Journal**, (42), (2), 20 -25.

- Szczepankiewicz, Elżbieta,(2010), **Internal Audit as A Management Improvement Tool in The Healthcare Sector Units**, Poland

Corresponding address: Elzbieta Izabela Szczepankiewicz, Akademia Ekonomiczna w Poznaniu, Pol.Ann.Med, 17 (1): PP:136-148.

- William, W., (2013), "Auditors' Assessment of Inherent and Control Risk Field Setting", **The Accounting Review**, (68), (4), 783-804.

-Zwaan, L., Stewart, J., & Subramanian, N. (2011) Internal Audit Involvement in Enterprise Risk Management, **Managerial Auditing Journal**, (26) (7), 586 – 604.

الملحق رقم (1)

استبانـة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة،،،

أخي المستجيب،،،

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، أرجو التعاون في الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (×) مقابل الإجابة التي تناسب رأيكم، علما بان البيانات التي ستدلون بها سوف تعامل بسريه تامة ولأغراض البحث العلمي وهذه الدراسة فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

محمد دهش المطيري

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	25 سنة فأقل ☐ 26- 35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46 – 55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر ☐
2- المؤهل العلمي	دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3- سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐
4- الشهادات المهنية	CFA ☐ CISA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

العبارات الواردة في هذه القائمة تمثل متغيرات الدراسة، يرجى قراءتها وبيان رأيكم في كل منها، وذلك بوضع إشارة (x) على الإجابة المحاذية لكل عبارة.

المحور الأول: المتغيرات المستقلة

السؤال الأول: إلى أي مدى ترى أن الاستقلالية والحيادية التي يتمتع بها المدقق الداخلي تؤثر تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

ت	العبارة	مؤثرة جداً	مؤثرة	مؤثرة إلى حد ما	غير مؤثرة	غير مؤثرة إطلاقا
1	قيام المدقق الداخلي بتأدية الأعمال بنزاهة وتجرد من أي تحيز وتعارض في المصالح					
2	تمتع المدقق الداخلي باستقلال فكري وحياد في جميع ما يتعلق بالأعمال المنوطه بهم					
3	حصول المدقق الداخلي على مكافآت مالية إضافية عن المكافأة التي يحصل عليها					
4	تجنب المدقق الداخلي العلاقات التي قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى					

5	حرص المدقق الداخلي على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية					
6	حصول المدقق الداخلي على الدعم الكافي من إدارة الشركة للقيام بأعماله على الوجه الأكمل					
7	تغليب المدقق الداخلي مصلحة الشركة على مصالحه الفردية					
8	تقديم المدقق الداخلي المعلومات إلى إدارة الشركة بعدالة					

السؤال الثاني: إلى أي مدى ترى أن الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي تؤثر تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

ت	العبارة	مؤثرة جداً	مؤثرة	مؤثرة إلى حد ما	غير مؤثرة	غير مؤثرة إطلاقا
9	تمتع المدقق الداخلي بقدرة على تحسين العمل وإتقانه					
10	امتلاك المدقق الداخلي الدراية التامة والمعرفة الجيدة بأعمال التدقيق					
11	قدرة المدقق الداخلي على تطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية					
12	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية					
13	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على أداء مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص					
14	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل					
15	حصول المدقق الداخلي على دورات داخلية أو خارجية					
16	امتلاك المدقق الداخلي قدرة على تأدية مسئولياته المهنية على أكمل وجه					

السؤال الثالث: إلى أي مدى ترى أن التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي تؤثر في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

ت	العبارة	مؤثرة جداً	مؤثرة	مؤثرة إلى حد ما	غير مؤثرة	غير مؤثرة إطلاقا
17	امتلاك المدقق الداخلي المؤهل العلمي المناسب					
18	امتلاك المدقق الداخلي الخبرة الفنية المناسبة التي تؤهله للقيام بهذه المهنة					
19	تعلم المدقق الداخلي للبرامج الدراسية المنظمة					
20	اهتمام المدقق الداخلي بالتدريب العملي حتى يتمكن من ممارسة المهنة بسهولة					
21	قدرة المدقق الداخلي على إيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته العملية					
22	قدرة المدقق الداخلي على التعامل مع الأساليب الحديثة في مجال التدقيق					
23	قدرة المدقق الداخلي على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية					

السؤال الثالث: إلى أي مدى ترى أن المسؤولية القانونية للمدقق الداخلي تؤثر في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية؟

ت	العبارة	مؤثرة جداً	مؤثرة	مؤثرة إلى حد ما	غير مؤثرة	غير مؤثرة إطلاقا
24	معرفة المدقق الداخلي بقوانين الشركات وأسواق المال والمحاسبة والتدقيق					
25	وجود القوانين والتشريعات التي توضح حقوق المدقق الداخلي وواجباته					
26	وضوح حقوق المدقق الداخلي على الشركة وواجباته تجاهها					
27	التزام المدقق الداخلي بالقوانين والتشريعات القانونية النافذة في الشركة					
28	اعتماد المدقق الداخلي على قوانين ولوائح وتعليمات					

	واضحة ومكتوبة					
29	تقيد المدقق الداخلي بإجراءات عمل واضحة ومكتوبة					
30	تمتع المدقق الداخلي بصلاحيات كافية للقيام بواجبات مهنة التدقيق					

المحور الثاني: المتغير التابع:

تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يسهم المدقق الداخلي في						
31	تحديد المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات بديلة لمواجهتها					
32	تحليل المخاطر الإستراتيجية المتمثلة بالأسواق والمنتجات والمنافسين					
33	تقديم تقارير رقابية دورية لمجلس الإدارة حول الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر					
34	إجراء تعديلات ملائمة على سياسات إدارة المخاطر بصورة دورية بما يتناسب مع استراتيجياتها الحالية والبديلة					
35	تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر بالاستعانة بمستشارين ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر					
36	المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد					
37	تحديد المخاطر وابتكار التقنيات وطرق التحكم في هذه المخاطر ضمن إستراتيجيات بديلة					
38	متابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية لإدارة المخاطر					

39	متابعــة أنظمــة الضــبط والرقابــة الداخليــة فــي إدارة المخاطر					
40	تزويـد مجلـس الإدارة بتقـارير دوريـة حـول المخالفـات التي قد تواجه إدارة المخاطر					
41	تقييم كيفية تصور وتوقع الإدارة وتجاوبها مع التغيرات ذات الطبيعة السوقية والتي تؤثر على سمعة الشركة					
42	تحديـد وتقيـيم وإدارة الأحـداث المحتمـل حـدوثها لإدارة المخاطر ومراقبتها					
43	تقديم التوصيات المناسبة لتحسين العمليات وتطويرها					
44	مسـاعدة الإدارة فـي تصـميم إسـتراتيجية إدارة المخـاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة					
45	تحديد سياسـات الحـدود العليـا للتعرض للمخـاطر التـي يتوجـب علـى إدارة المخـاطر التقيد بهـا بمـا يتوافـق مـع التعليمات ومعايير التدقيق ذات الصلة					
46	أخطـار الإدارة عـن أي تطـورات قـد تطـرأ وتـؤثر علـى إستراتيجية إدارة المخاطر					
47	اتخـاذ مـا يلـزم للتأكـد مـن عـدم مخالفـة الشـركة للأنظمـة والقوانين السارية في الدولة					
48	تحسين السياسـات المحاسـبية التـي تتبناهـا الشـركة قبـل إعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء محكمي استبانة الدراسة

الجامعة	الرتبة الأكاديمية والاسم	التسلسل
جامعة الشرق الأوسط	الدكتور عبد العزيز فريد صايمة	1
جامعة عمان العربية	الدكتور احمد السكر	2
جامعة فيلادلفيا	الدكتور محمد منصور أبو جليل	3
جامعة الزرقاء الخاصة	الدكتور أيمن حرب	4
جامعة الإسراء	الدكتور صالح السيد	5
جامعة اربد الأهلية	الدكتور سفيان جبارة	6